

إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك. قد تتسرّب الا شرعية دون أن تتفطن إليها ،كالمصاريق البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأكملها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة.. قالت من وراثي برعم سوف يثور... قطعوا البرعم.. قال غيره ينبض في رحم الجذور ... قلعوا الجذر من التربة.. قال إنني من أجل هذا اليوم خبأت اليذور. الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تفتت عند الضربة الخمسين .. لم تكن الضربة السابعة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم بادر إلى غرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تحلم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن. من تسبب في سعادة إنسان تحفقت سعادته (فولتير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما. إذا اختفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البدو أشهى، إلى نفسي من العيش الطريف. فما أعجى سوى وطني بديلا، فحسبي ذاك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (غسان كنفاني)



JLAC

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

التقرير السنوي 2010

وَأَنْتَ تُعَدُّ فُطُورَكَ، فَكِّرْ بغيرِكَ
لَا تَنْسَ قُوَّةَ الْحَمَامِ
وَأَنْتَ تَخُوضُ حُرُوبَكَ، فَكِّرْ بغيرِكَ
لَا تَنْسَ مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ
وَأَنْتَ تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، بَيْتَكَ، فَكِّرْ بغيرِكَ
لَا تَنْسَ شَعْبَ الْخِيَامِ
وَأَنْتَ تَحْرُرُ نَفْسَكَ بِالِاسْتِعَارَاتِ، فَكِّرْ بغيرِكَ
مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الْكَلَامِ
وَأَنْتَ تَفَكِّرُ بِالْآخِرِينَ الْبَعِيدِينَ، فَكِّرْ بِنَفْسِكَ
قُلْ: لِيَتْنِي شَمْعَةٌ فِي الظَّلَامِ

محمود درويش

بين الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف للآخر (بالتساوي يكون). قطعوا الزهرة.. قالت من ورثني برعم سوف يتورق.. قطعوا البرعم.. قال غيره بيض في رحم الجذور.. قطعوا الجذر من التربة.. قال إنني من أجل هذا اليوم حيات الجذور الصخرة تحملت الكثير من الصربات لكنها تفتت عند الصربة الخمسين.. لم تكن الصربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الصربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران ياميت). يمكنك أن تطمئن وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق للتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى العزم إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكين خير من فقد المسكين، من تسبب في سعادة إنسان تحقق سعادته (فولتير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما. إذا احتفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة.. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البدو أشقى، إلى نفسي من العيش الظريف. فما أعجى سوى وطني بجيلة، فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فستان كلفاني). إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف للآخر لأنيك. قد تتسرب الأا شرعية دون أن تتفطن إليها. كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات باكملها (أرسطو). إذا لم تحترم قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة.. قالت من ورثني برعم سوف يتورق.. قطعوا البرعم.. قال غيره بيض في رحم الجذور.. قطعوا الجذر من التربة.. قال إنني من أجل هذا اليوم حيات الجذور الصخرة تحملت الكثير من الصربات لكنها تفتت عند الصربة الخمسين.. لم تكن الصربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الصربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران ياميت). يمكنك أن تطمئن وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق للتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى العزم إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكين خير من فقد المسكين، من تسبب في سعادة إنسان تحقق سعادته (فولتير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما. إذا احتفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة.. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البدو أشقى، إلى نفسي من العيش الظريف. فما أعجى سوى وطني بجيلة، فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فستان كلفاني). إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف للآخر لأنيك. قد تتسرب الأا شرعية دون أن تتفطن إليها. كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات باكملها (أرسطو). إذا لم تحترم قواعد



العدالة، فإن العدالة، حيات الجذور، الصخرة، في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران ياميت). يمكنك أن تطمئن وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق للتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى العزم إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكين خير من فقد المسكين، من تسبب في سعادة إنسان تحقق سعادته (فولتير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما. إذا احتفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة.. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البدو أشقى، إلى نفسي من العيش الظريف. فما أعجى سوى وطني بجيلة، فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فستان كلفاني). إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف للآخر لأنيك. قد تتسرب الأا شرعية دون أن تتفطن إليها. كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات باكملها (أرسطو). إذا لم تحترم قواعد

الفهرس

٤	كلمة من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمركز
٦	من نحن
٧	رؤية المركز
٧	رسالة المركز
٧	أهداف المركز
٨	مجالات تدخل المركز
١٠	الحق في السكن والمعيشة
٢٢	الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين
٢٨	حرية الحركة والتنقل
٣٠	الحرية العامة
٣٤	قضايا المصلحة العامة
٤٠	حملات المناصرة والضغط
٤٦	رفع الوعي والتشبيك
٥٨	البيئة الداخلية
٦١	قيادة المركز
٦٢	الطاقم التنفيذي
٦٤	الممولون
٦٦	التقرير المالي

كلمة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمركز

شكر وعهد وأمل يتجدد

وقف مجلس إدارة المركز مطولا عند نقاش خطة العمل لعام ٢٠١١ وكانت إحدى القضايا التي تشغله هي: ما هي إستراتيجيتنا للنمو؟ هل نتوسع أم نقلص نشاطنا؟

فمن ناحية نمت ميزانية المركز لتبلغ ٨٠٥,٨٣٢ في العام ٢٠١٠ ومعها تطورت خدمات المركز وعدد المستفيدين من نشاطه بنسب عالية، وخاصة في مجالي الحق في السكن والترحيل القسري في المنطقة المصنفة "ج" وفي مدينة القدس، وتفيد الأرقام أن مجموع القضايا التي تبناها المركز في هذين المجالين فقط قد زادت عن مجموع القضايا الشبيهة خلال الأعوام الأربعة السابقة لعام ٢٠١٠، وجاءت هذه الزيادة ردا على تصعيد السياسات الإسرائيلية في هذين المجالين، في ظل تصعيد سياسة التطهير العرقي الإسرائيلية في القدس والمنطقة "ج".

إن قرار التوسع أو التقليل يجب أن يأخذ بالاعتبار حاجة الناس من ناحية والمصادر المتاحة للمركز بما لا يهدد استقراره واستمراريته، وهو قرار يؤثر عليه الشركاء والممولون الذين تشجع سياساتهم بطريقة غير مباشرة على التوسع. ولنعطي مثلا على ذلك أن مجلس الإدارة وحرصا منه على استدامة المركز اتخذ سياسة لضبط النمو ودعا إلى تقليص في الموازنة، وبالفعل جاءت الموازنة لتبلغ ٧٤٣ ألف دولار لعام ٢٠١١، قدمناها للممولين المختلفين ومن ضمنهم ممول جديد لقطاع حقوق الإنسان الذي قام بدوره بتصنيف المؤسسات إلى ثلاثة مستويات تبعا لأحجامها، حيث اعتبروا أن المؤسسة متوسطة الحجم هي التي تبلغ ميزانيتها ٧٥٠ ألف دولار وأكثر وعدد طاقمها ٢٥ فأكثر وتحصل بذلك على تمويل يبلغ ١٠٠ ألف دولار سنويا، وجاء تصنيف المركز ضمن الفئة المتوسطة لأن عدد طاقمه المقلص ٢٤ وموازنته أصبحت بعد تقليصها ٧٤٣ ألف دولار، ولو كان عدد الطاقم أكثر بشخص وموازنته أكبر ب ٧ آلاف دولار لحصل المركز على مئتي ألف دولار. والأمر ذاته ينطبق على ممول رئيسي آخر لقطاع حقوق الإنسان والحكم الصالح، الذي بنى تمويله لتغطية حد أقصى من العجز في موازنة المؤسسة المعنية، الأمر الذي يعني أن أي مؤسسة ترفع موازنتها تحصل على تمويل أكثر، دون أن تكون هناك علاقة واضحة بالكفاءة والفاعلية والأثر!!

وهكذا وجدنا أنفسنا في مرحلة ندم لأننا ربما اتخذنا القرار الخاطيء في توقيت خاطيء، مع أن إستراتيجية ضبط النمو هي في حد ذاتها إستراتيجية صحيحة طالما نفذناها بما يحافظ على الفعالية ودون تقليص في الخدمات، بل ربما بإعادة توزيع المصادر للحفاظ على الكفاءة العالية التي ميزت عمل المركز من حيث مردود النتائج مقارنة مع الإنفاق، ونحن بهذا ندعو الممولين إلى اعتبار كفاءة العمل ومردوده المباشر وبعيد المدى بدل المعادلات التعسفية التي تظلم مؤسسات فاعلة وتنصف ربما بعض من ليس عملهم أهلا لذلك.

جاء توسع عملنا عام ٢٠١٠ استجابة لتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، ونحن نتوقع تصعيدا آخر في هذا المنحى، نتوقع سنة أصعب لأهالي وسكان القدس والمنطقة جيم، ولا سيما البدو المقيمين في الأغوار والمناطق الشفاغورية، وهذا ما يحتاج إلى الحفاظ على مصادرنا لفترة أطول، اذ خلافا لمؤسسات تبني برامجها على توثيق قضايا محددة أو إصدار عدد معين من الدراسات أو تنفيذ ورش عمل.....الخ. فان عمر القضايا التي نعمل عليها في المحاكم قد يصل إلى خمس سنوات أحيانا ولدينا هاجس دائم من أن يؤدي نقص التمويل إلى تخلينا عن بعضها في منتصف الطريق مما قد يلحق أذى كبيرا بالضحايا، ولذا نناشد داعمينا وممولينا لتقديم التزامات أطول مدى لبرنامجنا الرئيسي. كما أن الاستثمار الذي بدأناه في ترويج مبادئ حقوق الإنسان بين الشباب وتدريب قيادات شابة والتنبه لأهمية الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل عبر الفيس بوك وتويتر، في ظل ثورات الشباب من اجل التغيير، كل ذلك يتطلب تطويرا كيلا تضيع جهودنا هباء.

إن معالجة العديد من نقاط الضعف التي يلحظها هذا التقرير تتطلب استثمارا أفضل في مجالي المناصرة والترويج، واستخدام استراتيجيات الإعلام بصورة تدعم البرامج الأخرى لحماية المظلومين والمنتهكة حقوقهم، وتطوير أداء طاقم المركز والاستثمار في دعم صحتهم النفسية والعقلية وقدراتهم.

بهذه التحديات ندخل عام ٢٠١١ ونناشد داعمينا وأصدقائنا أن يساعدونا على مواجهة هذه التحديات، وكل الشكر لمن دعمونا لسنتين طويلة وما زالوا ونرحب بالداعمين الجدد، وعهدا لكل من أعطى جهدا في هذا العمل، من داعمين ومتطوعين وهيئة عامة وحلفاء، أن نكون جندا أوفياء للتمسك بمبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها كائنا من كان المنتهك وبالغا ما بلغ الثمن.



من نحن

مركز القدس للمساعدة القانونية هو مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تأسس في العام ١٩٩٧، بعد انفصاله عن لجنة الصداقة الأمريكية "كويكرز"، والذي ارتبط بها منذ العام ١٩٧٤ وحتى تاريخ انفصاله عنها في ذات العام المذكور سابقا. كان وما زال مركز القدس للمساعدة القانونية في طليعة المؤسسات الفلسطينية التي تدافع عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وتقف في وجه انتهاك هذه الحقوق. ومنذ انفصاله في العام ١٩٩٧، قدم المركز خدمات قانونية مجانية شملت تمثيلا قانونيا واستشارات قانونية ضد كافة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بجانب ذلك يقدم المركز العديد من الخدمات الأخرى، مثل: الدفاع القانوني في قضايا المصلحة العامة، الإصلاح القانوني، رفع الوعي، المناصرة والضغط، وغيرها من التدخلات والخدمات.



رؤية المركز

المساهمة في بلورة مجتمع فلسطيني تحكمه سيادة القانون.

رسالة المركز

تقديم التمثيل والخدمات القانونية للضحايا الفلسطينيين وخصوصاً الفئات الضعيفة والمهشمة بغض النظر عن مرتكبيها والقيام بكل الأنشطة المساندة التي تؤدي إلى ذلك.

أهداف المركز

أولاً: الحد من المعاناة وتحسين حياة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال معالجة ما يلي:

- المساهمة في تسهيل وتحسين حياة الضحايا من الفلسطينيين ورفع المعاناة عنهم من خلال تقديم خدمات التمثيل القانوني.
- التأسيس لتحويل حركة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى حركة شعبية.
- توسيع نشاط المركز المجتمعي من خلال التشبيك والتنسيق والتعاون.
- العمل على ديمومة التطوير المهني والبناء المؤسساتي.
- تعزيز الوعي العام والمشاركة النشطة للجمهور فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأهمية سيادة القانون.
- المساهمة والمشاركة في الضغط والمناصرة الدوليين من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

ثانياً: إصلاح السياسات العامة والقوانين بما يتفق مع حقوق الإنسان وممارسات الحكم الرشيد، من خلال التعهد بما يلي:

- مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والقضايا التي تختص بالمصلحة العامة.
- تعزيز ثقافة احترام وتقدير حقوق الإنسان وتأسيس قوى مناصرة.
- تعزيز أدوار المنظمات الفلسطينية الغير حكومية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك. قد تتسرب الأ شرعية دون أن تتفطن إليها. فالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأكلها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة.. قالت من وراني برعم سوف يتور.. قطعوا البرعم.. قال غيره يبيض في ربحم الجذور .. قلعوا الجذر من التربة.. قال إنني من أجل هذا اليوم خبات البذور. الصخرة تحملت لكنها تفتت عند الضربة الخمسين .. لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديرني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن. من تتسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (فولتير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما، إذا احتفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البحو أشهى، إلى نفسي من العيش الظريف. فما أبغى سوى وطني بحبلا، فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (عسان كغاني). إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك. قد تتسرب الأ شرعية دون أن تتفطن إليها. فالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأكلها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة.. قالت من وراني برعم سوف يتور.. قطعوا البرعم.. قال غيره يبيض في ربحم الجذور .. قلعوا الجذر من التربة.. قال إنني من أجل هذا اليوم خبات البذور. الصخرة تحملت لكنها تفتت

إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك، قد تتسرب الا شرعية دون أن تتفطن إليها ،كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأخمتها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة فواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد

الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة.. قالت من وراثي برعم سوف ينور... قطعوا البرعم.. قال غيره ينض في ربحم الجذور ... قلعوا الجذر من التربة.. قال إلهي من أجل هذا اليوم حيات البذور. الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تفتت عند الضربة الخمسين . لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د.أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم بادر إلى غرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تعلم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما هو من يفوز في الخمسة عشر يوما إذا تقوى العدل من طرفه ويعطى هذا الجانب قيمة الأمل من تعالي من الضمير من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البحو أشقى، إلى نفسي من العيش الطريف. فما أبعي سهوي وطني (عبد الحميد بن باديس). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم بادر إلى غرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تعلم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة لأخيك. قد تتسرب الا شرعية دون أن تتفطن إليها ،كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأخمتها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة فواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة.. قالت من وراثي برعم سوف ينور... قطعوا البرعم.. قال غيره ينض في ربحم الجذور ... قلعوا الجذر من التربة.. قال إلهي من أجل هذا اليوم حيات البذور. الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تفتت عند الضربة الخمسين . لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د.أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم بادر إلى غرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تعلم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

مجالات التدخل القطاعية للمركز

يتمثل دور المركز في مجال التدخل القطاعية في عدة مجالات، منها:
1- تقديم المشورة والتدريب للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على كيفية تطوير برامجهم وخدماتهم.
2- إجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على فهم التحديات التي تواجهها المؤسسات في القطاع الخاص.
3- تنظيم المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات.
4- تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات التي تحتاج إلى مساعدة في تطوير أعمالها.

في مجال التدخل المجتمعي، يعمل المركز على تعزيز الوعي المجتمعي وتنمية قدرات المجتمع المدني. وذلك من خلال:
1- تنظيم ورش العمل وندوات التوعية حول القضايا المجتمعية.
2- تقديم الدعم الفني للمؤسسات المجتمعية في تطوير برامجهم وخدماتهم.
3- إجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على فهم احتياجات المجتمع.
4- تنظيم الحملات التوعوية التي تهدف إلى تغيير السلوكيات المجتمعية.

في مجال التدخل البيئي، يعمل المركز على تعزيز الوعي البيئي وتنمية قدرات المجتمع المدني. وذلك من خلال:
1- تنظيم ورش العمل وندوات التوعية حول القضايا البيئية.
2- تقديم الدعم الفني للمؤسسات البيئية في تطوير برامجهم وخدماتهم.
3- إجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على فهم التحديات البيئية.
4- تنظيم الحملات التوعوية التي تهدف إلى تغيير السلوكيات البيئية.

في مجال التدخل الثقافي، يعمل المركز على تعزيز الوعي الثقافي وتنمية قدرات المجتمع المدني. وذلك من خلال:
1- تنظيم ورش العمل وندوات التوعية حول القضايا الثقافية.
2- تقديم الدعم الفني للمؤسسات الثقافية في تطوير برامجهم وخدماتهم.
3- إجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على فهم التحديات الثقافية.
4- تنظيم الحملات التوعوية التي تهدف إلى تغيير السلوكيات الثقافية.

في مجال التدخل الاقتصادي، يعمل المركز على تعزيز الوعي الاقتصادي وتنمية قدرات المجتمع المدني. وذلك من خلال:
1- تقديم المشورة والتدريب للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على كيفية تطوير أعمالهم وخدماتهم.
2- إجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على فهم التحديات الاقتصادية.
3- تنظيم المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات.

في مجال التدخل الاجتماعي، يعمل المركز على تعزيز الوعي الاجتماعي وتنمية قدرات المجتمع المدني. وذلك من خلال:
1- تقديم المشورة والتدريب للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على كيفية تطوير برامجهم وخدماتهم.
2- إجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على فهم التحديات الاجتماعية.
3- تنظيم المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات.

في مجال التدخل التعليمي، يعمل المركز على تعزيز الوعي التعليمي وتنمية قدرات المجتمع المدني. وذلك من خلال:
1- تقديم المشورة والتدريب للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على كيفية تطوير برامجهم وخدماتهم.
2- إجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على فهم التحديات التعليمية.
3- تنظيم المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات.

في مجال التدخل الصحي، يعمل المركز على تعزيز الوعي الصحي وتنمية قدرات المجتمع المدني. وذلك من خلال:
1- تقديم المشورة والتدريب للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على كيفية تطوير برامجهم وخدماتهم.
2- إجراء الأبحاث والدراسات التي تساعد على فهم التحديات الصحية.
3- تنظيم المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات.

من خلال مكاتب المركز الثلاث، في كل من رام الله، القدس، وسلفيت، ومن خلال فريق عمل المركز المكون من ٢٥ موظفاً، و١٠ باحثين ومستشارين من ضمنهم ١٦ محامياً ومساعداً قانونياً مدرباً، تم تحقيق الكثير من الانجازات خلال الأعوام الماضية، والتي تصب في مجملها للدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. جاءت هذه التدخلات في العام ٢٠١٠ لتعمل على: حماية ٧٥٧ عائلة فلسطينية من التهجير جراء سياسة هدم المنازل الإسرائيلية، وبالتالي البقاء في بيوتهم وأراضيهم، إعادة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ل ٥٩٠ مقدسياً، توفير خدمات ل ٢٤ فلسطينياً للحصول على تسهيلات طبية وتصاريح لزيارة أبنائهم وأحبائهم في السجون الإسرائيلية، الإفراج عن ٤١ معتقلاً سياسياً فلسطينياً عقدت لهم محاكمات في المحاكم الفلسطينية، وتمكين مسنين فلسطينيين من تشييع رفات ابنهما بشكل لائق بعد احتجاج رفاته لمدة ٣٤ عاماً في مقابر الأرقام الإسرائيلية، بالإضافة إلى الكثير من الخدمات الأخرى. في الحقيقة، اتسعت تدخلات مركز القدس لتشمل العديد من المجالات، من ضمنها محاسبة ومساءلة عدة جهات رسمية إسرائيلية وفلسطينية على حدٍ سواء. وذلك لأن مركز القدس وجد ليدافع عن المظلومين ويحقق العدالة بغض النظر عن الجهة المنتهكة وقطاع الحياة الذي تم انتهاكه.

تتضمن التدخلات القانونية للمركز جهوداً لإصلاح السياسات والإجراءات التمييزية التي تخدم في خلق واستدامة انتهاكات حقوق الإنسان. وتبعاً لذلك قام مركز القدس بتبني بعض القضايا الإستراتيجية لمجابهة مثل هذه السياسات، من خلال التحالف مع بعض الناشطين في هذا القطاع، وتقوية القدرات على مستوى القاعدة الشعبية لمجابهة مثل هذه الانتهاكات.

ونذكر هنا بعضاً من تدخلات المركز القطاعية:

الحق في السكن والمعيشة

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين

حرية الحركة والتنقل

الحريات العامة

قضايا المصلحة العامة

حملات المناصرة والضغط

التوعية والتشبيك

الحق في السكن والمعيشة



إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف للآخر لأخيك، قد تتسرب الالة شريمية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثرواتنا كلها (أرسطو)، إذا لم يتحرم الدولة مواعيد العدالة، فإن العدالة لن تكتفي، فواجب الدولة (فرايسيس بيكون). قطفوا الأخرة، نالوا من بيتي برعهم، فقلعوا الخجون، فقلعوا البجر من الثرية. قال إرني من أجل هذا اليوم، خبات البذور، الضخمة تحملت الكثير من الضربات لكنها تعبت عند الضربة الخمسين . لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى غرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكن أن تطعم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديرلني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعاده (مولنير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما، إذا اختفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة، من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه، خشونة عيشتي في النحو أشقى، إلى نفسي من العيش الطريف، فما أشقى سوى وطني بجبالا، فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أحكى عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فسان كنفاني). إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف للآخر لأخيك، قد تتسرب الالة شريمية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثرواتنا كلها (أرسطو)، إذا لم يتحرم الدولة مواعيد العدالة، فإن العدالة لن تكتفي، فواجب الدولة (فرايسيس بيكون). قطفوا الأخرة. قال إرني من أجل هذا اليوم، خبات البذور، الضخمة تحملت الكثير من الضربات لكنها تعبت عند الضربة الخمسين . لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى غرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكن أن تطعم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديرلني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعاده (مولنير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

اهتمام بها. وبالتالي ليس لديها المعرفة أو القدرة في التوجه لطلب الإرشاد القانوني من أجل مجابهة هذا الخطر الذي يتهدد وجودهم وبقاءهم في أرضهم، ويجعلهم عرضة للتهجير والانتهاك.

ويمكننا ملاحظة الازدياد الكبير في أعداد الإخطارات (من ضمنها مصادرة الأراضي) التي تم توزيعها في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية وتبناها المركز خلال العام ٢٠٠٩ والتي بلغت ٤٠٤، مقارنة مع عددها في العام ٢٠١٠ الذي وصل إلى ٣٥٣، بحيث بلغت نسبة الزيادة بين العامين ٢٤٣٪.

وتبعاً لكل ما ذكر، أعد المركز تدخلات متعددة الأوجه، تضمنت توفير خدمات قانونية من استشارات وتمثيل قانوني أمام المحاكم الإسرائيلية في كل من المنطقة المصنفة "ج" والقدس الشرقية. خلال العام ٢٠١٠، تبني المركز ٧٥٧ قضية، من ضمنها: ٥٤٠ تتعلق بهدم المنازل والمنشآت، و٧٨ بقضايا التهجير القسري، ٢ بقضايا الاستيلاء على أراضي ومصادرتها. كما وتم تقديم ٢,٧٧٥ استشارة قانونية من خلال أفرع المركز في كل من رام الله، والقدس، وسلفيت. ونجح المركز بتجميد معظم قرارات الهدم والتهجير. وذلك من خلال، التمثيل القانوني الفعلي أمام مختلف المحاكم الإسرائيلية، تجميع الوثائق اللازمة، حضور جلسات واجتماعات المجلس الإسرائيلي الأعلى للتخطيط وغيرها. ويمكننا القول أن معظم القضايا التي تبناها المركز خلال العام ٢٠١٠، كان لها نتائج ايجابية، في أبقاء العائلات في أماكن سكنهم وبيوتهم حتى إصدار الأحكام.

تنتهج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الكثير من السياسات - منها سياسات الاستيطان والتطهير العرقي - لتبسط سيطرتها على مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية، وذلك من خلال التوسع في هذه المناطق، تفتيتها إلى أحياء منفصلة ومدن مجزأة بشكل دائم، والحد من وخنق التوسع الطبيعي الفلسطيني فيها. وتتبع في ذلك آليات مختلفة منها: تطبيق سياسات التخطيط والبناء العنصرية على القدس الشرقية والمناطق المصنفة "ج" حيث أن الأخيرة تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية. وتبعاً لذلك فإن كل المدن، والقرى، والتجمعات الفلسطينية، محددة ومقيدة بهذه المخططات الإسرائيلية العنصرية التي تفرض عليهم الكثير من الاشتراطات التعجيزية. ويصبح من المحتم حينئذ أن يتوسع الفلسطينيون في هذه المناطق دون الحصول على "التراخيص" اللازمة. نظراً لشروط البناء التعجيزية ستصبح هذه المباني والمنشآت عرضة للهدم، والتجمعات السكنية تحت خطر التهجير، إضافة إلى سهولة مصادرة الأراضي وغيرها من انتهاكات.

فسياسة التطهير العرقي التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين تظهر جلياً، من خلال تنفيذ عمليات هدم منازل، وإصدار إخطارات هدم جديدة في المنطقة المصنفة "ج" والقدس الشرقية بشكل ممنهج ومكثف خلال العام ٢٠١٠ تحت ذريعة "البناء الغير مرخص". وجزء من هذه الإخطارات وعمليات الهدم تركزت في منطقة غور الأردن واستهدفت التجمعات البدوية المهمشة والمستضعفة، والتي تعاني من حالة من الفقر والتشتت وعدم وجود

سياسات الهدم في كل من: المناطق المصنفة "ج"، التجمعات البدوية، والقدس الشرقية

١. الهدم في المنطقة المصنفة "ج":

الإسرائيلية الموجودة على أراضي الضفة الغربية، بحيث يشارك المستوطنون في وضع هذه المخططات فيما يتعلق بمستوطناتهم، وذلك ضمن سياسة عنصرية ممنهجة وقائمة على التمييز. ويأتي هذا في سبيل التصييق على المواطنين الفلسطينيين وحرمانهم من أهم حقوقهم الإنسانية، ألا وهو الحق في السكن اللائق. وهذه السياسة تشكل مساسا بحق الفلسطينيين في العيش بكرامة وحقهم في السكن اللائق، وتؤدي الى زيادة مضطربة للكثافة السكانية في هذه المدن والقرى الفلسطينية.

ولذلك فانه ومن أولويات عمل الوحدة القانونية في مركز القدس التصدي لهذه السياسة العنصرية بالسبل والوسائل القانونية المتاحة، وذلك كأحد التدخلات التي تقدم ضمن برنامج المساعدة القانونية. وللتوضيح بشكل اكبر نضرب الأمثلة الأربعة الآتية:

المثال الأول والثاني والثالث: وتعلق هذه الأمثلة بقضايا هدم المنازل في المنطقة المصنفة (ج).

السيدة م. ط. س ١ من قرية شقبة، أرملة ولديها خمسة أطفال، توفي زوجها في العام ٢٠٠٥ نتيجة حادث عمل بعد سقوطه عن بناية مرتفعة. بعد وفاته بفترة، قامت هذه السيدة ببناء بيت لها ولأطفالها بمساعدة والديها وعائلة زوجها، حيث كانت تسكن سابقا في بيت أهل زوجها. بيتها الجديد موجود في منطقة سكنية فيها الكثير من الأبنية، وتسكن بجوار بيت والدها المههد بالهدم

١ قام المركز بذكر رموز بدلا من الأسماء الكاملة للمواطنين المذكورين في هذا التقرير محافظة منا على خصوصيتهم، ويمكن لأي جهة ذات علاقة التوجه للمركز في حال كانت بحاجة للاطلاع على الأسماء الكاملة لهم أو تفاصيل إضافية.

شهد العام ٢٠١٠ زيادة كبيرة وملحوظة في أعداد إخطارات أو قرارات الهدم الصادرة عن لجان التفتيش الإسرائيلية، لهدم مبان ومنشآت وبنى تحتية واقعة في المناطق المصنفة "ج"، والعائدة ملكيتها لمواطنين فلسطينيين، تحت ذريعة ما يسمونه "بالبناء الغير مرخص". إضافة إلى ذلك شهد هذا العام ملاحقة غير مسبوقة استهدفت التجمعات البدوية وتضمنت العديد من أوامر الإخلاء والترحيل تحت نفس الذريعة وهي "البناء الغير مرخص". وفي الوقت عينه كثفت الحكومة الإسرائيلية عمليات الاستيطان في الضفة الغربية على حساب الملكيات الخاصة من أراضي المواطنين الفلسطينيين. واستنادا إلى كل ما ذكر ولوقائع أخرى على الأرض، يمكننا القول أن هناك على ما يبدو تفعيلا كبيرا للسياسة الإسرائيلية القديمة الجديدة ألا وهي سياسة التطهير العرقي والتي تستهدف المناطق المصنفة "ج". تبعا لذلك، تبنى مركز القدس خلال العام ٢٠١٠ ما مجموعه ٢٧٣ قضية جديدة لمنازل سكنية ومنشآت زراعية، تلقت إخطارات وقف عمل ومن ثم قرارات هدم بحجة "البناء بدون ترخيص" وواصل العمل في ٣٥٧ ملفا من السنوات السابقة

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المواطن الفلسطيني يجبر على بناء مساكن ومنشآت في المنطقة المذكورة دون حصوله على "ترخيص بناء". ذلك أن سلطات التنظيم الإسرائيلية تتعمد عدم توسيع المخططات الهيكلية لتشمل المدن والقرى والتجمعات السكنية الفلسطينية، كما وتحرمهم من المشاركة في كل ما يتعلق بعملية التخطيط العمراني، وهذا على عكس ما يجري في المستوطنات

أيضا من قبل السلطات الإسرائيلية بحجة " البناء بدون ترخيص " . بعد أن تلقت السيدة المذكورة إخطارا بالهدم توجهت لمركز القدس وقمنا بتبني قضيتها، وكانت إحدى نتائج متابعة هذه القضية تمكنا من تجميد تنفيذ قرار الهدم ضدها وضد بيت والدها، وما زالت القضيتان قيد المتابعة القانونية من قبلنا، مع العلم أن السلطات الإسرائيلية ترفض منحها ترخيصا أو إلغاء قرار الهدم.

السيد أ. م. م من قرية سنجل قضاء رام الله، يملك السيد المذكور بيتا سكنيا مكونا من طابقين وموجود في منطقة سكنية فلسطينية، يسكن فيه هو وعائلته والديه. تلقى السيد المذكور إخطارا لوقف العمل (أو التوقف عن البناء) بحجة " البناء دون ترخيص " من قبل سلطات التنظيم، ومن ثم تلقى إخطارا بالهدم لبيته السكني المذكور. توجه المذكور لمركز القدس، حيث قامت الوحدة القانونية بتبني قضيته ومتابعتها أمام اللجان المختصة، كما وتمكنت الوحدة من الحصول على قرار بإغلاق ملف موكلنا المذكور ووقف ملاحقته بحجة " البناء بدون ترخيص " ، بعد أن أثبتت بأن بيت السيد المذكور يقع على الخط الفاصل بين المنطقة المصنفة (ب) والمنطقة المصنفة (ج) .

السيد م.ع.ح من بلدة سلواد قضاء رام الله، يملك منزلا سكنيا له ولأفراد عائلته، وقد تم بناء هذا المنزل قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بحيث لا تستطيع سلطات الإدارة المدنية الإسرائيلية وفي مثل هذه الحالة إصدار قرار بوقف العمل والهدم على اعتبار أن البيت كان قائما قبل احتلالها للضفة الغربية. إلا أن المواطن المذكور قد تلقى إخطارا لوقف العمل وللهدم من قبل السلطات الإسرائيلية بحجة " البناء بدون ترخيص " . تبعا لذلك، توجه السيد المذكور لمركز القدس، وبعد أن توجه إلينا عملت الوحدة القانونية بتبني ومتابعة قضيته، وبعد المتابعة استطعنا الحصول على قرار بإغلاق ملف القضية ووقف ملاحقته بحجة " البناء دون ترخيص " ، الأمر الذي يؤكد أن البيت كان سيهدم لولا المتابعة القانونية.

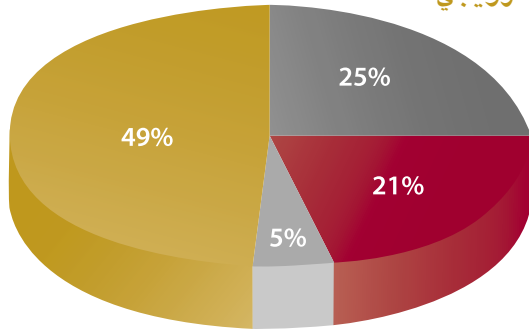


يمكننا القول انه ونتيجة لاستخدام آلية المساعدة القانونية التي يوفرها مركز القدس، استطعنا وقف عمليات هدم كثيرة تتضمن معظم الملفات التي نقوم بمتابعتها سواء الملفات التي تم تبنيها سابقا أو الملفات الجديدة. بالإضافة إلى إغلاق ملفات بنتيجة إيجابية. وتعا لهذه النتائج الايجابية سيعمل مركز القدس على المضي قدما في استخدام هذه الآلية التي أثبتت نجاعتها في التخفيف من معاناة المهمشين الفلسطينيين والحد من انتهاك حقوقهم على مختلف الأصعدة. وتابع كل هذه الملفات المتعلقة بالهدم مدير الوحدة القانونية المحامي بسام كراجة.

المثال الرابع: ويتعلق بالمخططات الهيكلية، حيث أن لدى الوحدة القانونية ٤ قضايا تخطيط هيكلية يتم متابعتها، ألا وهي: مخطط هيكلية جزئي لقرية الساوية قضاء نابلس، مخطط هيكلية لقرية العقبة قضاء جنين، مخطط هيكلية جزئي لقرية بروقين قضاء سلفيت، وأخيرا مخطط هيكلية لخربة جبارة قضاء طولكرم. ونذكر من هذه المخططات بشكل تفصيلي -والذي تابعه كل من المحامي بسام كراجة، والمحامي سليمان شاهين- ما يلي:

مخطط قروي لقرية العقبة / قضاء جنين، ويبلغ عدد سكانها قرابة ٥٠٠ شخص، حيث أن هذه القرية لا تعترف بها سلطات الإدارة المدنية الإسرائيلية أصلا كتجمع سكاني، ونتيجة لذلك فإن جميع البيوت السكنية والمباني والمرافق العامة، مهددة بالهدم بحجة " البناء بدون ترخيص ". وفي سبيل معالجة هذا الوضع قمنا بتقديم مخطط هيكلية للقرية معد حسب القوانين والأنظمة والتعليمات التي تشترطها سلطات الإدارة المدنية، إلا أن النتيجة كانت رفض المخطط المقدم من قبل سلطات التنظيم في الإدارة المدنية، مع العلم بأننا في الوحدة القانونية نقوم بمتابعة غالبية الملفات الفردية للبيوت المهدة بالهدم في قرية العقبة، ونجنا ولغاية الآن في وقف عمليات الهدم لتلك البيوت.

رسم بياني يوضح اعداد اخطارات الهدم ووقف العمل والجهة التي تعالج هذه القضايا خلال الفترة الواقعة بين (٢٠٠٩/٠٦/٠١ - ٢٠١٠/٠٧/٣١)، مترجم عن مركز اللاجئين النرويجي



- جمعية القديس إيف - مؤنسة كاثوليكية لحقوق الإنسان
- وحدة شؤون الجدار والاستيطان التابعة للسلطة الفلسطينية
- حاخاميين من اجل حقوق الانسان
- مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان

إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك، قد تنسب اللا شرعية دون أن تتفطن إليها، كما مصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأخمتها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة. قالت من ورائي برعم سوف ينور... قطعوا البرعم... قال غيره بنيص في ربحم الجذور... فلعوا الجذر من الثرة. قال إنني من أجل هذا اليوم حيات البذور. الصخرة تحملت الكثير من الصربات لكنها تفتت عند الصربة الخمسين. لم تكن الصربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الصربات السابقة (د. أحمد خالد توميق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران يافيت). يمكنك أن تعلم وتبكر وتبذل أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكنك الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث دزرتي). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يحسن السلام دائما. إذا أخفق العدل من الأرض لهم بعد لوجود الإنسان قيمة. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البؤس أشبهني إلى نفسي من العيش الضريف. فما أعجى سوى وطني بجيلا، فحسبي ذلك من وطن شريف (أميرة القيس). أنا أضحى عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فسان كلغاني). إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك، قد تنسب اللا شرعية دون أن تتفطن إليها، كما مصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأخمتها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة. قالت من ورائي برعم سوف ينور... قطعوا الزهرة. قال غيره بنيص في ربحم الجذور... فلعوا الجذر من الثرة. قال إنني من أجل هذا اليوم حيات البذور. الصخرة تحملت الكثير من الصربات لكنها تفتت عند الصربة الخمسين. لم تكن الصربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الصربات السابقة (د. أحمد خالد توميق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران يافيت). يمكنك أن تعلم وتبكر وتبذل أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكنك الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث دزرتي). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

تهجير التجمعات البدوية القسري

التجمعات البدوية هي من أكثر المجتمعات الفلسطينية التي عانت، وما زالت تعاني من التهميش، الفقر، والترحيل تاريخياً. حيث تم تهجيرهم أكثر من مرة منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين التاريخية في العام ٤٨ (من الأمثلة على ذلك: تهجيرهم من منطقة بئر السبع، وتهجيرهم خلال الثمانينات نتيجة لتوسيع المستوطنات وزيادة عددها). وفي كل مرة تم تهجيرهم، لم توفر لهم السلطات الإسرائيلية بدائل أو حلولاً سكنية مناسبة لنمط معيشتهم.

وحيث يستمر مسلسل التهجير الذي تتعرض له هذه التجمعات البدوية، هم الآن مهددون بالتهجير من مناطق سكنهم الحالية (التي تصنفها السلطات الإسرائيلية على أنها "أراضي دولة")، وذلك لأنهم العقبة الوحيدة أمام المخططات الإسرائيلية، حيث تمنعهم من مصادرة الأراضي واستخدامها لتنفيذ أهدافهم الخاصة الرامية إلى فرض معالم الحل النهائي القائم على ضم أكبر قدر من الأرض بأقل عدد من السكان.

ومن هنا تأتي صعوبة التدخل القانوني في موضوع البدو، كون القسم الأكبر منهم يقيمون على أراض مصنفة على أنها "أملك دولة"، سواء كانت كذلك قبل العام ١٩٦٧ أو جرى إعلانها كذلك في سنوات الاحتلال. هذا الوضع يحول دون تمكن البدو من التقدم بطلب ترخيص لبناء المنشآت والخيم التي يستخدمونها للمعيشة وتربية المواشي وهي حرفتهم الأساسية. (وهذا مخالف لمفهوم "أراضي دولة" المتعارف عليها دولياً، والتي يجب أن تستخدمها القوات المحتلة لصالح السكان الأصليين (مثل: الأراضي الخضراء، المرتفعات... الخ). وفي هذه الحالة فإن الإجراء القانوني الوحيد المتاح هو أخذ مهلة إضافية لإتاحة الفرصة للمحامين تحضير الملفات اللازمة للتوجه للمحاكم الإسرائيلية المختصة لوقف عملية تنفيذ قرارات الهدم والترحيل، ومن ثم التوجه للمحكمة الإسرائيلية العليا للبت في هذه القرارات.

الادعاءات القانونية التي يلجأ إليها محامو المركز أمام المحكمة الإسرائيلية العليا

تبنى هذه الادعاءات القانونية في أغلب الأحيان على ما يلي:

١. حق البدو كمواطنين في الحماية، وذلك بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؛ وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة، حيث حظرت هذه الاتفاقية على دولة الاحتلال ترحيل المدنيين من أماكن سكنهم الطبيعية بل وفرضت على دولة الاحتلال توفير الحماية، وما يلزم من أجل استمرار معيشتهم وممارسه نمط الحياة الخاص بهم.
٢. الأراضي المصنفة على أنها "أملك دولة": والتي يجب أن يتم استخدامها لمصلحة السكان، والبدو هم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني؛ وبالتالي من حقهم التواجد على هذه الأراضي واستغلالها للسكن والرعي.
٣. الحق المكتسب بمرور الزمن؛ حيث تتواجد بعض هذه التجمعات على هذه الأراضي منذ عشرات السنوات.
٤. تعمل دولة الاحتلال على إصدار أوامر الهدم دون تقديم أي بديل للمواطن الفلسطيني الذي سيتعرض بالنتيجة للتهجير.

٥. إن بعض هذه التجمعات تتواجد على أراض مصنفة "أملاك خاصة"، وتعود ملكيتها لفلسطينيين؛ فهم إما فلسطينيين متواجدين في تجمعات محاذية للتجمعات البدوية، أو فلسطينيين خارج المناطق المحتلة. وفي هذه الحالة تبقى نفس الادعاءات القانونية السابقة بعدم انطباق استخدام "أملاك الدولة" على مثل هذه الحالات.

أولويات التهجير الجديدة

في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، وكما أشرنا في تقريرنا السنوي السابق، تم تقديم مجموعة من الالتماسات للمحكمة الإسرائيلية العليا، ضد الإدارة المدنية الإسرائيلية من قبل مؤسسة "ريجافيم" (وهي مؤسسة استيطانية غير حكومية مدعومة من قبل عدد من السياسيين الإسرائيليين، بعضهم يتقلد مناصب حكومية رفيعة). اتهمت هذه المؤسسة في التماساتها الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي بالتعاس عن هدم المنازل غير القانونية للفلسطينيين. وأنها تقوم في ذات الوقت بهدم منازل إسرائيليين (في إشارة إلى نقاط الاستيطان المسماة عشوائية!) والغريب قبول المحكمة الإسرائيلية العليا هذه الالتماسات ومنحت الإدارة المدنية مهلة من أجل الرد عليها.

ومع بداية العام ٢٠١٠ أعطت الإدارة المدنية ردها على هذه الاتهامات حيث نفت تقاعسها عن هدم منازل الفلسطينيين، كما وتعهدت بالاستمرار في هذا النهج -هدم المنازل- ضمن أولويات حددتها كالاتي:

١. منازل أو منشآت مبنية على أراض مصنفة "كأملاك دولة".
٢. منازل أو منشآت قريبة من المستوطنات أو قريبة من الجدار أو مواقع أمنية كما تصنفها الإدارة المدنية.
٣. المنازل في التجمعات الفلسطينية الواقعة في المناطق المصنفة "ج" حسب الاتفاقيات المرحلية.

وبناء على ما تقدم، فإن التجمعات البدوية سيكون لها النصيب الأكبر من سياسة الهدم والترحيل التي تمارسها الإدارة المدنية، كونهم متواجدين في تجمعات مصنفة "كأراضي دولة" ليس فقط بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧، بل وأحياناً مصنفة "كأملاك دولة" منذ فترة الحكم الأردني للضفة الغربية. ولهذا السبب فقد شهد العام ٢٠١٠ نشاطاً محموداً للجان التفتيش التابعة للإدارة المدنية. حيث وزعت مئات قرارات الهدم الجديدة، وكذلك نفذت العشرات من قرارات الهدم السابقة. وقد طبقت على التجمعات البدوية اعنف الإجراءات؛ حيث قامت لجان التفتيش والجرافات التابعة للإدارة المدنية بهدم العشرات من الخيم والمنشآت وخزانات المياه وكل ما من شأنه أن يساعد البدوي على الاستمرار في نمط حياته الاجتماعية والاقتصادية.

وتبعاً لذلك، تبنى المركز في العام ٢٠١٠، ٧٨ من قضايا الترحيل القسري ضد التجمعات البدوية، حيث تابعها محامو المركز من مكثبي القدس ورام الله، وهم: بسام كراجه، وائل قط، معين عودة، وسليمان شاهين. ونجح هؤلاء المحامون في استصدار أوامر احترازية تمنع الترحيل مؤقتاً لحوالي ٩٥٪ من القضايا الخاصة بالتجمعات البدوية التي يترافع المركز بخصوصها. إضافة إلى تجميد بعض قرارات الهدم والترحيل، ولكن هذا الأمر، هو أمر مؤقت، بمعنى؛ بقاء الفرصة متاحة للإدارة المدنية الإسرائيلية بتفعيل قرار الترحيل، وفتح الملف في المحكمة. ومن هنا، فإن مشكلة البدو، وباقي التجمعات الفلسطينية المهتدة بالترحيل، قائمة لحين التوصل لحل سياسي ينهي الاحتلال، ويعيد للفلسطينيين السيطرة على أراضي الدولة والحق في البناء والمعيشة على أراضيهم ذات الملكية الخاصة.

الإجراءات الإسرائيلية ضد البدو وتدخلات المركز تبعاً لذلك

سنحاول استعراض ما قامت به الإدارة المدنية للاحتلال من إجراءات ضد البدو في المناطق التي عمل المركز فيها خلال العام ٢٠١٠، كما وسوف نلخص التدخل الذي قام به المركز ضمن هذه المناطق:

تجمع النويعة المتواجد في منطقة النويعة قرب مدينة أريحا:

الوضع: وهو تجمع بدوي، يضم مجموعة من السكان الذين هجروا من منطقة عين جدي داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. مع بداية الترحيل استقرت العشيرة في مناطق مختلفة، فأقامت في البداية وعلى فترات متفاوتة بمنطقة دير دبوان، ثم اضطروا في العام ١٩٨٤ الانتقال إلى منطقة رمون بعد أن أصدر الجيش الإسرائيلي إعلاناً باعتبار الأراضي التي يقيمون عليها منطقة عسكرية مغلقة. وفي نهاية المطاف وفي العام ١٩٩٨، اضطرت العشيرة إلى الاستقرار في منطقة النويعة، بسبب قربها من مدينة أريحا، وبالتالي إمكانية الاستفادة من بعض الخدمات الأساسية والمعاملات المدنية. بتاريخ ٠٣/١١/٢٠١٠ قامت الإدارة المدنية بتسليمهم حوالي ١٠ إخطارات وقف عمل، تستهدف العديد من منشاتهم التي يقيمون فيها، و/أو التي يفتنون فيها مواشيتهم. ولاحقاً تم تسليم مجموعة أخرى من المواطنين في تلك المنطقة ١٧ إخطاراً لوقف العمل. والملفت للنظر بان بدو النويعة كانوا قد تلقوا إخطارات بوقف العمل من دائرة المساحة والأملاك الحكومية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً.

التدخل: فيما يختص بالقرارات القديمة، قام مركز القدس وبعد توكيله من قبل المواطنين الذين تلقوا تلك الإخطارات بالمتابعة القانونية اللازمة والممكنة لهم، والتي توجت بالنجاح في استصدار أوامر احترازية من المحكمة الإسرائيلية العليا والتي قضت بتجميد أي إجراءات هدم أو ترحيل بحقهم. أما فيما يتعلق ب ١٧ قراراً جديداً، فإن مركز القدس بصدد التنسيق من أجل توفير المتابعة القانونية اللازمة لهم.



التجمعات البدوية الممتدة من تقاطع شارع ٦٠ مع شارع ٩٠ في منطقة الخان الأحمر وحتى تقاطع البحر الميت قرب مدينة أريحا:

الوضع: يبلغ عدد هذه التجمعات ١٢ تجمعا، وتضم ٤٥٤ منشأة من بركسات للسكن، وبركسات للماشية ومدرسة. أما بالنسبة لعدد سكان هذه التجمعات فيبلغ ١,٦٤٥ فردا. وقد بدأت الإجراءات بحقهم في العام ٢٠٠٩، حيث كان هناك قرار سابق صدر في نفس العام، القاضي بهدم المدرسة وتجمع الجهالين المحيط بها. وتتم متابعة القضية من خلال محام خاص، ويشترك المركز في حضور جلسات المحكمة ويتابع العمل مع هذا المحامي.

ومن الجدير بالذكر، أنه تجري عملية توسيع للشارع رقم ٩٠، وبالتالي واحدة من متطلبات مخطط التوسع هذا، هو إضافة حواجز حديدية على طرفي الشارع، وتغيير اتجاهات الشارع، وغيرها، وهذا ومن المرجح أن تمنع التجمعات البدوية على طرفي الشارع تلقائياً من استخدام الشارع في التنقل لسد حاجاتهم اليومية من جلب مياه ومعدات أخرى بواسطة التركتورات التي يمتلكونها، وبالتالي استحالة تواجدهم. ومن ناحية أخرى، قام مركز القدس بعمل مسح ميداني لكل هذه التجمعات، واستكمل هذا المسح في شهر كانون ثاني/ ٢٠١٠. وكما توقع مركز القدس وخلال شهر أيلول/ ٢٠١٠، اكتمل توزيع قرارات الهدم على كل التجمعات في المنطقة المذكورة، وقد أمهلوا فترة قصيرة لإخلاء بيوتهم.

التدخل: قام مركز القدس بتبني مجموعة من هذه القضايا، أما بقيتها فقام أصحابها بتوكيل محام إسرائيلي خاص. ويتوجه المركز حالياً للمحكمة الإسرائيلية العليا من أجل الحصول على أمر مؤقت لتجميد أوامر الهدم والترحيل، ونحن الآن في انتظار قرار المحكمة بهذا الخصوص.

التجمعات البدوية المتواجدة على امتداد الشارع الالتفافي رقم ٦٠ والشارع الالتفافي المسمى "ألون" والذي يربط مستوطنات شرق رام الله بشارع ما يسمى عابر السامرة:

الوضع: تم توزيع أكثر من ٣٠ قرار هدم لتشمل ٥ تجمعات سكنية، والعديد من المنشآت والبركسات التابعة لها والمنتشرة على طرفي الشارع. وبصدور هذه القرارات، نستطيع القول أن كل التجمعات والأفراد في المنطقة المذكورة قد شملتهم قرارات الهدم الموزعة، وبالتالي أصبحوا مهددين بالتشرد والتهجير. ويتذرع الاحتلال لإصدار قرارات الهدم هذه أن معظم هذه المنشآت مقامة أما على أراض مصنفة "كأملك دولة" حسب الأوامر العسكرية للاحتلال أو مقامة على "أملك خاصة" (وهي أراض تعود ملكيتها لمواطنين فلسطينيين). وبالمحصلة النهائية، فإن الأفراد في هذه التجمعات لا يستطيعون التقدم للحصول على رخص للإقامة بسبب غياب الملكية -وهو شرط أساسي للتقدم بطلب رخصة لبناء المنشآت أو البيوت أو أي شي بارز فوق الأرض.

التدخل: تبني المركز معظم هذه القضايا؛ حيث توجه محامو المركز إلى المحكمة الإسرائيلية العليا وتمكنوا من الحصول على أوامر لتجميد قرارات الهدم والترحيل المذكورة آنفاً، وهذا مشابه لما حصل للتجمع البدوي الأكبر المسمى الكعابنة والذي يقع قرب عين سامية في منطقة الأغوار. ونجح المركز في استصدار أوامر لتجميد قرارات الهدم الصادرة بحقهم، والى الآن نحن بانتظار قرار المحكمة النهائي بشأنهم. هذا بالإضافة إلى حصولنا على تمديد للقرارات أخرى ومهل إضافية تسمح لسكان هذه التجمعات الانتقال إلى أماكن أخرى أكثر أمناً.



تجمع الكعابنة على طريق المعرجات في منطقة الأغوار:

الوضع: سكان هذا التجمع لم يستلموا قرارات هدم، كونهم متواجدين بموافقة الإدارة المدنية بعد ترحيلهم في سنوات سابقة من مناطق رمون، دير دبوان، ومخماس إلى المواقع حيث يقيمون الآن، ولكن تم اصدار اخطارات هدم للمدرسة والمرافق الصحية التابعة لها إضافة إلى المسجد .

التدخل: تبني المركز هذه القضايا، كما واستطاع الحصول على أوامر احترازية (منع مؤقت) ضد قرارات الهدم الصادرة بحقها وما زالت القضية قيد المتابعة إلى الآن.

تجمع الكعابنة قرب عين العوجا:

الوضع: تم تسليم ساكني هذا التجمع قرارات هدم صادرة عن "اللجنة الثانوية للتفتيش على البناء" التابعة لمجلس التنظيم الأعلى في الإدارة المدنية الإسرائيلية، لتشمل المسجد وعدد آخر من المنشآت.

التدخل: تبني المركز هذه القضية وتوجه بالتماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا وقد حصل المركز على أمر احترازي بتجميد قرار الهدم مؤقتا.

تجمع الرشيدة قرب قرية فصايل في محافظة أريحا:

الوضع: يضم هذا التجمع أكثر من ٢٥ عائلة، تم تسليم بعضهم قرارات هدم شملت عددا من الخيم والمنشآت في العام ٢٠٠٩، أما البقية فتسلموا قرارات هدم في العام ٢٠١٠، ولم تعطهم سلطات الاحتلال سوى فترة قصيرة لإخلاء بيوتهم.

التدخل: تبني المركز جميع القضايا في هذا التجمع واستطاع الحصول على أمر احترازي من المحكمة الإسرائيلية العليا لتجميد

للقائد العسكري ولضابط الأراضي الإسرائيلي الذي ينقلها او اجزاء منها لاحقاً لنفوذ المستوطنات.

إن ٦٥٪ من مجموع مساحة الأراضي في الضفة الغربية لم تتم تسويتها ولم يتم تسجيلها كأراضي طابو، كما وأن معظم الأراضي الفلسطينية تعتمد زراعياً على مياه الأمطار وعلى أساليب الزراعة التقليدية؛ فكلما كان موسم الأمطار جيداً ازدادت مساحة الأراضي المزروعة، وعلى العكس من ذلك تقل مساحة الأراضي المزروعة إذا كان موسم الأمطار غير جيد، والتي تصل أحياناً إلى عدة سنوات. وهذان العاملان يسنحان الفرصة أمام الدوائر الإسرائيلية لشرعنة استيلائها على الأراضي، ويجعل متابعتها قانونياً أمراً صعباً ومعقداً ويحد من أثر التدخلات القانونية، حيث تتعمد الإدارة المدنية اخذ صور جوية لتلك الأراضي في المواسم التي لا تزرع خلالها وتستخدم تلك الصور لاحقاً في المحاكم لتثبت أن الأرض غير مستغلة وتطبق عليها القانون العثماني الذي يسمح بسيطرة الدولة على الأراضي غير المستغلة، وهو استخدام مجزأً وكيفي للقانون العثماني اسوة باستخدام سلطات الإحتلال لكل المنظومة القانونية..

ومن الأمثلة على ما ذكر، قضية الجمعية التعاونية في قرية اسكاكا / طولكرم. حيث أن الجمعية المذكورة وأثناء عملها في مشروع لاستصلاح أراض في القرية، فوجئت بحضور وحدة التفتيش المركزية من الإدارة المدنية الإسرائيلية، والتابعة لما يسمى " بالمسؤول عن الأملاك الحكومية " ، الذي قام بدوره بتسليم المزارعين إخطاراً لوقف الاستصلاح في الأرض تحت تهديد مصادرة المعدات والآلات الزراعية، وبحجة أن أرضهم أصبحت في حوزة المسؤول عن الأملاك الحكومية.

وبعد توجه الجمعية للمركز، قمنا بدورنا بتقديم اعتراض بخصوص هذا الموضوع إلى لجنة الاعتراضات العسكرية التابعة للإدارة المدنية، وإلى الآن لم تزل القضية قيد المتابعة القانونية.

تنفيذ قرارات الهدم وما زال المركز يتابع القضية. هذا بالإضافة إلى أن المركز سبق وعالج قضية مدرسة فصايل الفوقا الخاصة بالبدو وحصل على أمر منع تنفيذ قرار الهدم الصادر بحقهم.

تجمع المليحات غرب مدينة أريحا:

الوضع: تسلمت ٢٥ عائلة في تجمع المليحات أوامر لإخلاء مساكنهم وقد منحوا ٣ أسابيع فقط لتنفيذ أمر الإخلاء، وتعزو السلطات الإسرائيلية هذا القرار إلى أن هذه العائلات تقيم على أراض تصنف على أنها "أملاك دولة" حسب السجلات الإسرائيلية، في حين أن السكان في المنطقة يؤكدون أن هذه الأراضي هي ملك لفلسطينيين من قرية الديوك التحتا.

التدخل: استصدر المركز في وقت سابق قراراً يقضي بتجميد هدم أملاك تعود ل ٢٥ عائلة، وما زال المركز يتابع القضية.

حماية الأراضي

تنتهج الإدارة المدنية الإسرائيلية أساليب مختلفة لبيسط سيطرتها على أراضي المواطنين الفلسطينيين وسلب ملكيتهم لها. وبالتالي تسجيلها ضمن ما يسمى " حارس أملاك الغائبين " أو لحساب شركات إسرائيلية وجمعيات صهيونية واستيطانية أخرى. وذلك بهدف إقامة أكبر قدر ممكن من المستوطنات في الضفة الغربية وتوسيع القائم منها حالياً. وتندرج تلك الأساليب تحت مسميات عدة، منها " الأراضي المتروكة "، أو " الأراضي الموات - الأراضي الحكومية "، أو وضع اليد عليها وتحويل صلاحيات المسؤولية عليها

الحق في السكن في القدس الشرقية

يعيش الفلسطينيون في القدس الشرقية ظروف معيشية صعبة ومعقدة جدا، نتيجة انتهاك حقوقهم من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضمن سياسات ممنهجة تتبعها، والتي تهدف في جوهرها إلى تفريغ المدينة من سكانها الأصليين وتحويلهم إلى أقلية. من ضمن هذه الانتهاكات، والذي يعتبر أشدها إيلاما وقسوة، هدم المنازل. تنتهج الحكومات الإسرائيلية سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية منذ احتلالها في العام ١٩٦٧، وتكمن جذورها في عدم قيام الدولة المحتلة (إسرائيل) بالإيفاء بالالتزامات المفروضة عليها كسلطة قائمة بالاحتلال تبعا للقوانين والمعاهدات الدولية، وذلك بتوفير الخدمات للسكان في الأراضي المحتلة (القدس الشرقية)، ومن ضمن هذه الخدمات، توفير التخطيط الحضري أو الهيكلي للمدن والقرى الفلسطينية في المدينة. وبالتالي قدرة الفلسطينيين في القدس الشرقية، التوجه لبلدية القدس الغربية (باعتبارها الممثلة لدولة الاحتلال) للتقدم بطلب للحصول على رخصة لبناء منشآت ومساكن خاصة بهم. وكنتيجة منطقية لما ذكر ولعدم توفر مثل هذه المخططات الهيكلية للقرى والمدن الفلسطينية في القدس الشرقية، لا يستطيع الفلسطينيون في القدس التقدم بطلب للحصول على " رخصة بناء "، والتي هي الذريعة التي تتذرع بها بلدية الاحتلال لهدم منازل الفلسطينيين.

إضافة إلى ذلك قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتضييق الخناق على الفلسطينيين داخل المدينة، لذا قامت بتقليص مساحة التوسّع العمراني للفلسطينيين فيها لتصل إلى أقل من ١٢,٥٪ من المساحة الإجمالية للقدس الشرقية. كما ويواجه المواطن المقدسي صعوبات جمّة في حالة رغبته البناء على أرضه الخاصة، وذلك بسبب صعوبة استصدار رخص بناء حسب "متطلبات ومعايير" بلدية القدس الغربية، والتي تتمحور في أنّ قطعة الأرض المراد البناء عليها يجب أن تقع ضمن ال ١٢,٥٪ (والتي تعاني الآن من كثافة سكانية مرتفعة جدا). كما أن تكاليف استصدار الرخصة تكون مكلفة جداً (بحيث تبلغ تكلفة استصدار الرخصة اللازمة لبناء منزل بمساحة ٢٠٠ م^٢ على أرض مساحتها نصف دونم، مبلغ ١١٠ ألف شيكل، بالمقابل تبلغ تكلفة البناء بحد ذاتها ١٤٠ ألف شيكل). إضافة إلى أن الوقت الذي يحتاجه المواطن الفلسطيني لاستصدار رخصة بناء لا يقل عن سنة في أفضل الأحوال.

وبالتالي، فإن هذه العوامل المذكورة سابقا، أجبرت الفلسطينيين في القدس البناء دون الحصول على رخص للبناء لسد احتياجات نموهم الطبيعي، والتي اعتبرته بلدية القدس الغربية بناء " غير قانوني " واستصدرت أوامر هدم بحقهم وغرمتهم بمبالغ باهظة، متناسين أن جذور هذه المشكلة، هو تقصير هذه البلدية ذاتها في توفير المخططات الهيكلية كسلطة قائمة بالاحتلال في الأراضي المحتلة.

وتبعاً لما ذكر وكنتيجة لسياسة هدم المنازل والتهجير المكثفة في القدس الشرقية، قام المركز بإعداد برنامج بهذا الخصوص مع بداية العام ٢٠١٠، وذلك استكمالاً للتدريب الذي تم تنفيذه مسبقاً في العام ٢٠٠٩ واستهدف طاقم المركز. وتبنى المركز خلال العام ٢٠١٠، ١٠ قضايا جديدة تتعلق بهدم المنازل، كما وقدم ٧٧٥ استشارة قانونية بمختلف المجالات الحقوقية.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين



إن الشفق وسط حبه القمح يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك. قد تتساقب الألبسة دون أن تتفطن إليها كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على أبواب أكملها (أرسطو) إنها به تعظيم الدولة فهاهنا نجد حسان العدالة بين حبيبي هو عيد الدولة (فراي سيس) فما فعلوا الأهرام.. قالت من ورائي برعم سوف يتورق قطعوا البرعم.. قال غيره بيض في ربحم الخذور.. قلعوا الحجر من التربة.. قال إني من أجل هذا اليوم حيات الخذور الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تقبلت قليل على الصخرة الكهولون لهم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د أحمد خالد توفيق) هناك إنسان ما في مكان ما.. يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت) يمكنك أن تعلم وينكر وتبتدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكنك الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكين. من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير) ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما. إذا احتلني العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. كسوفه يعيش في النحو أسمى إلى نفسي من العيش الطريف. فما أعني سوى وطني حبيلا. فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أضحى عن الحرية التي لا مقابل لها. الحرية التي هي نفسها المقابل (فسان كنفاني). إن الشفق وسط حبه القمح. يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك. قد تتساقب الألبسة دون أن تتفطن إليها كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على أبواب أكملها (أرسطو) إذا لم تعظم الدولة فهاهنا نجد حسان العدالة بين حبيبي هو عيد الدولة (فراي سيس) فما فعلوا الأهرام.. قالت من ورائي برعم سوف يتورق قطعوا البرعم.. قال غيره بيض في ربحم الخذور.. قلعوا الحجر من التربة.. قال إني من أجل هذا اليوم حيات الخذور الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تقبلت قليل على الصخرة الكهولون لهم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د أحمد خالد توفيق) هناك إنسان ما في مكان ما.. يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت) يمكنك أن تعلم وينكر وتبتدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكنك الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكين. من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير) ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

يولي المركز اهتماما كبيرا لأوضاع حقوق الإنسان في القدس الشرقية، وذلك لما تعانيه هذه المدينة من استهداف مكثف ومباشر للإنسان والشجر والحجر فيها، والذي يفضي في النهاية إلى انتهاك كبير لحقوق المقدسيين المختلفة، التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية. ويتم ذلك من خلال سياسات ومنهجيات مختلفة تقوم السلطات الإسرائيلية بإتباعها. بهدف إحكام القبضة على المدينة المقدسة، وتضييق الخناق على المقدسيين لدفعهم للخروج منها، وبالتالي سهولة تهويدها والاستيلاء عليها. وكجزء من هذه السياسات المتبعة، تنتهك السلطات الإسرائيلية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين، ومن ضمنها؛ سياسة سحب الهويات، عرقلة قضايا لم الشمل، وتسجيل الأولاد، وفرض ضرائب وغرامات باهظة على المواطنين... الخ. ونتيجة لذلك يقدم المركز خدمات قانونية متعددة، تضمنت تقديم استشارات قانونية، وتمثيل قانوني فعلي أمام المحاكم الإسرائيلية. بحيث بلغت عدد الاستشارات القانونية ذات العلاقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين المقدمة خلال العام ٢٠١٠ حوالي ٧٧٥ استشارة قانونية. كما وتبنى المركز خلال العام ٢٠١٠ وحده ما يقارب ٥٢٤ قضية، لتمثيلها قانونيا أمام المحاكم الإسرائيلية المختلفة، وهي كالاتي؛ ٣٢١ قضية تتعلق بالحقوق الاقتصادية للمقدسيين، ١٩٣ قضية تتعلق بحقوقهم الاجتماعية، ونذكر منها ما يلي:

الضمان الاجتماعي والضرائب

تعاني القدس الشرقية حالة من الفقر الشديد، مقارنة مع القدس الغربية. فتبعا للإحصائيات المنشورة من قبل مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، فإن ٧٥,٣٪ من البالغين و ٨٣,١٪ من الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر. ويقدر

أن أكثر من ٩٥,٠٠٠ طفل في القدس الشرقية يعيشون في حالة من الفقر الدائمة. ويأتي تدخل المركز في هذا الخصوص ليشمل إعادة دفع ضمان الدخل أو تقليل الضرائب الثقيلة، التي أثقلت كاهل المقدسيين، المثقلين أصلا من الفقر والالتزامات الحياتية والمعيشية الأخرى وخاصة تكاليف السكن وضرائب المساحة المعروفة بـ "الأرئونا" ..

ونورد فيما يلي أمثلة على تدخلات المركز بهذا الخصوص؛ المواطن م.ع.أ وزوجته يسكنان في منطقة شعفاط في القدس الشرقية، وهما في العقد الخامس من العمر. يعاني الزوج من مشاكل صحية مختلفة أشدها مرض في القلب. وقد توجه هذا المواطن لمركز القدس لتحصيل مخصصات البطالة بعد أن توقف عن العمل في العام ٢٠٠٩. وبعد المراجعة، تبين أن مكتب العمل يدعي انقطاع المواطن م.ع.أ عن الحضور إلى المكتب منذ نيسان ٢٠١٠. إلا أن المتابعة بيّنت أن الموظفين العاملين في مكتب العمل لم يقدموا المعلومات الكافية عن الشروط والوثائق المطلوب تقديمها لتكون المعاملة صحيحة، مما أدى إلى توقفهم عن دفع مخصصات البطالة للمواطن المذكور. وهنا تمكّن مركز القدس بعد الاستئناف من إرجاع مخصصاته عن مدة الانقطاع والاستمرار في الدفع بشكل طبيعي.

كما وتمكّن المركز بعد أن قدّمت زوجة المواطن م.ع.أ، نموذج العجز الخاص بها، حيث أنها تعاني من مشاكل نفسية، من تحصيل عجز نسبته ٦٠٪، وما زال المركز يعمل لرفع النسبة إلى ١٠٠٪. وأوضح محامي المركز سليمان شاهين الذي تابع ملفيهما، أنه تمكن من تحصيل مخصصات عجز بنسبة ٦٠٪ للسيدة المذكورة بعد عامين من مفاصلة مؤسسة التأمين الوطني،

حيث تم عرض المتضررة على اللجنة الطبية بعد مراسلات عديدة، وأكد المحامي في آخر مراسلة وجهها لمكتب التامين الوطني نيته بالتوجه إلى المحكمة في هذا الشأن، وبعد استيفاء كافة الإجراءات القانونية تمت الموافقة على صرف مخصصات العجز من تاريخ تقديم الطلب. وأضاف المحامي سليمان شاهين أنّ اللجان الطبية بحاجة لأشهر ليتم عقدها، ولكن من غير المعقول أن يبقى المواطن المتضرر، وخاصة إذا كان يعاني من عجز دائم، من دون عمل أو دخل، وهذا يتعارض مع الحقوق الاجتماعية للمواطنين حسب "القانون الإسرائيلي". وشدد شاهين على ضرورة تقديم كافة المستندات بشكل كتابي وموثق حتى لا يتم تجاهلها من قبل اللجان المختصة. وبشأن تحصيل مخصصات ضمان الدخل للمواطن م.ع.أ، فقد أكد شاهين أن الجهات المختصة كانت تشترط حضور زوجته لمكتب العمل بشكل شهري رغم تقديمها إثباتات بأنها تعاني من عجز، لكن المركز تمكن من إلغاء هذا الإشرط وتحصيل المستحقات بعد تقديم كافة المستندات.

سحب هويات المقدسيين

شهدت الأعمار المنصرمة ازديادا ملحوظا في أعداد المقدسيين المنتهكة حقوقهم، والذين التجأوا للمركز لمساعدتهم في قضايا تتعلق بانتهاك حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والمدنية. فبحسب إحصائيات وزارة الداخلية الإسرائيلية، تم سحب ٤,٥٥٧ هوية مقدسية خلال العام ٢٠٠٨ لوحده، مقارنة مع سحب ما يقارب ٨,٧٠٠ هوية مقدسية منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠٠٧، أي أن العدد خلال عام واحد قد تضاعف ٢١ مرة. وتعود جذور هذه المشكلة إلى أن الحكومات الإسرائيلية تعتبر المقدسيين مجرد مقيمين في مدينة القدس وبالتالي فهم ليسوا مواطنين وعليهم الالتزام بقوانين وإجراءات معينة وإلا سيكونون عرضة لخسارة حقهم في الإقامة أو هوياتهم المقدسية.

هناك العديد من الاشتراطات التي يجب أن يتبعها المقدسيون من أجل المحافظة على حقهم في الإقامة بالقدس، وإلا سيخسرون حقهم بالإقامة فيها وحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية تبعا لذلك. ويخسر المقدسيون حقهم في الإقامة، إذا:

١. أقام أي منهم سبع سنوات متتالية خارج حدود القدس، كما حددتها بلدية القدس الغربية، سواء كان ذلك خارج البلاد أو في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.
٢. حصل المقدسي على حق الإقامة في بلد غير مدينة القدس.
٣. حصل أو منح المقدسيين جنسية بلد آخر، ما عدا جواز السفر الأردني.
٤. تزوج المقدسي من أي شخص يحمل جنسية بلد آخر (أي لا يحمل الهوية الزرقاء)، أو حصل على جنسية الطرف الآخر.
٥. المقدسيون الذين يصنفهم الجانب الإسرائيلي على أنهم "يهودون امن إسرائيل".

إذا خسر المقدسي حقه في الإقامة، فإن هذا سيحرمه أولا من حقه في التواجد في مدينة القدس، كما ويحرمون من حقهم في إعطاء أطفالهم الحق في الإقامة (الهوية المقدسية)، ثم من حقوقهم الاجتماعية والمدنية، كالحق في الصحة والتعليم وغيرها الكثير. وجاء تدخل المركز في هذا السياق ليسهل عملية التواصل بين المقدسيين الذين حرموا من حق الإقامة في القدس وذلك من خلال تقديم الاستشارات والتمثيل القانوني لمن يحتاجها، ويطلبها.

لم الشمل

حق الإقامة في القدس (أي امتلاك الهوية المقدسية) وعلى عكس كافة الجنسيات في العالم، لا يكتسب تلقائيا من خلال الزواج. بحيث إذا تزوج مقدسي/ة من فلسطيني/ة من الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو من أي إنسان آخر يحمل جنسية أو هوية أخرى غير



الهوية المقدسية، وأرادا أن يقيما في القدس بعد الزواج، عليهما أن يتقدما بطلب "لم شمل" إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية، للموافقة عليه. وبالرغم من الإجراءات والاشتراطات البيروقراطية، المعقدة والمكلفة وطويلة الأمد التي تشترطها وزارة الداخلية على المقدسين المتقدمين بطلبات لم الشمل هذه، إلا أنه وفي العام ٢٠٠٣ تم تعديل وتفعيل القانون الإسرائيلي الذي سن في العام ١٩٥٢ وهو "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل"، والذي يحرم في طياته المواطنين المقدسين من امكانية التقدم بطلبات "لم الشمل"، للحصول على الهوية المقدسية، وإعطائها لأطفالهم.

ونورد فيما يلي أمثلة من تدخلات المركز في هذا الخصوص؛ تمكن مركز القدس من الحصول على أمر قضائي يسمح للمواطن ر.ع بالتواجد في مدينة القدس، وسط عائلته وأطفاله، دون أن يتهدده خطر الاعتقال أو التحقيق أو حتى الإبعاد لوجوده "الغير قانوني بالمدينة". وترجع قضية المواطن ر.ع، والذي يحمل هوية الضفة الغربية والمتزوج من سيدة مقدسية، إلى ٥ سنوات، قدّم خلالها مجموعة من طلبات لم الشمل إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية، والتي بدورها قامت برفضها جميعها، تحت ذريعة "أسباب أمنية". كما وتم اعتقاله عدّة مرّات، بعد خلالها عن زوجته وأطفاله الذين يعيش معهم في حيّ صور باهر في القدس. وعندما توجّه المواطن ر.ع إلى المركز، قام محامي المركز هيثم الخطيب بتقديم طلب إلى المحكمة يُلزم وزارة الداخلية السماح له بالإقامة مع زوجته داخل المدينة، والتي جاء قرارها إيجابياً، ويعتبر هذا نجاحاً غير مسبوقاً فيما يتعلق بهذا النوع من القضايا. حيث استطاع المركز الحصول على أمر قضائي غير مسبوق يمكن المواطن ر.ع التنقل بحرية داخل مدينة القدس، والبقاء مع أسرته دون أن يلاحقه شبح التهجير أو الاعتقال. كما وقام محامي المركز بتقديم طعن قانوني ضد قرارات وزارة الداخلية الإسرائيلية فيما يتعلق برفض طلبات "لم الشمل" الخاصة به "لأسباب أمنية"، وتم تقديم الطعن بناءً

على قرارات صدرت مؤخراً من المحكمة الإسرائيلية العليا تقضي بأحقية هذا الطعن.

تسجيل الأولاد

لا يستطيع المقدسيون منح هويتهم إلى أطفالهم بشكل تلقائي، بل هناك اشتراطات معينة يجب أن تتوفر لكي يحصل الأبناء على هذه الهوية من أبويهما. وهذا يحدث الكثير من الصعوبات التي تواجه المقدسيين لنقل هويتهم إلى أبنائهم، وخاصة في حالة إذا ما كان احد الأبوين من الضفة الغربية أو قطاع غزة. وتبعاً للإحصائيات المنشورة، فإن ما يقارب ١٠,٠٠٠ طفل مقدسي غير مسجلين في هوية احد الأبوين في القدس الشرقية. ويتبع ذلك ما هو أسوأ، وهو حرمان هؤلاء الأطفال من حقهم في الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الصحة، التعليم، وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وتقدر آخر الإحصاءات أن حوالي ٥,٥٠٠ طفل في عمر الدراسة غير مسجلين وغير ملتحقين بالمدارس تبعاً لما ذكر.

ونورد فيما يلي مثالا على تدخلات المركز بهذا الخصوص؛ في كل مرة كانت المواطنة أ. ل. تمرّ فيها عبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية، كانت تواجه تعنّتا من الجنود الذين يتكونها رهن الاحتجاز لساعات، لأنها لم تتمكن حتى وقت قصير من أن تسجّل ابنتها في هويتها، الأمر الذي كان يؤدي إلى التحقيق معها ما إذا كانت الطفلتان ابنتها أم لا. كما أن تسجيل ابنتها في المدرسة دعاها إلى مراجعة وزارة الداخلية الإسرائيلية مرّات عدة لتسجيلهما والحصول على شهادة ميلاد خاصة بهما حتى يتسنى لها الحركة معهما بحرية. إلا أن الداخلية ماطلت ولم تستجب لطلبها، مما استدعاها لمراجعة مركز القدس للمساعدة القانونية لمتابعة قضيتها.

إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأبيك، قد تسرب الأ شريعة دون أن تتفطن إليها، كما المصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأحلمها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة مواعيد العدالة، فإن العدالة لن تحترم مواعيد الدولة (فراستيس بيكون). قطعوا الزهرة، قالت من وراني برعم سوف يبور... قطعوا البرعم، قال غيره يبيض في ربحم الجذور... قطعوا الجذر من التربة، قال إني من أجل هذا اليوم حيات الجذور، الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها نعتت عند الضربة الخمسين... لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم باذر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران يامفيت). يمكنك أن تعلم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديرني). أسوأ المساكن خير من مقعد المسكين، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يرضى السلام دائما. إذا أخفق العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة، من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البحو أشقى، إلى نفسي من العيش الضريف، فما أشقى بسوى وطني بجلا، فحسبي ذك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أضحى عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (عسان كلفاني). إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأبيك، قد تسرب الأ شريعة دون أن تتفطن إليها، كما المصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأحلمها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة مواعيد العدالة، فإن العدالة لن تحترم مواعيد الدولة (فراستيس بيكون). قطعوا الزهرة، قالت من وراني برعم سوف يبور... قطعوا البرعم، قال غيره يبيض في ربحم الجذور... قطعوا الجذر من التربة، قال إني من أجل هذا اليوم حيات الجذور، الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها نعتت عند الضربة الخمسين... لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم باذر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران يامفيت). يمكنك أن تعلم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة

وأكد محامي مركز القدس، محمد أبو سنينة، أنّ المركز قد باشر في متابعة الملف، حيث قام علي الفور بالتقدّم بطلب التسجيل ابتداءً من شهر آذار/ ٢٠١٠. وأكد للسيدة أ.ل. أنه لا يوجد سقف زمني لتلقي أجوبة، أو ردود من الداخلية فيما يختص بهذا النوع من الملفات. فمن المتعارف عليه أن الداخلية تسعى إلى المماطلة في متابعة مثل هذه الملفات.

وفي نهاية شهر تموز/ ٢٠١٠ حصل المركز على رد من الداخلية، بحيث طالبت الداخلية من السيدة أ.ل. تقديم عدد كبير من الوثائق والإثباتات التي تتعلق بعقود إيجار لعدة سنوات سابقة، إضافة إلى فواتير كهرباء وماء منذ عام ٢٠٠٤، وورقة أخرى تثبت أنها تتلقى العلاج في صندوق المرضى العام (كوبات حوليم)، وبطاقة التطعيم الخاصة بابنتيها، بالإضافة إلى كشف حساب من مؤسسة التأمين الوطني، وشهادات مشفوعة بالقسم على أنها تقيم في القدس مع ابنتيها، وغيرها من الوثائق بهدف تعجيزها. لكن المركز والمواطنة المذكورة تمكنوا من تحضير جميع هذه الوثائق وتم تسليمها لمكاتب وزارة الداخلية في واد الجوز مطلع شهر آب/ ٢٠١٠.

وبعد مفاوضات ومراسلات مختلفة، أرسلت الداخلية إلى مركز القدس الموافقة على تسجيل الطفلتين في هوية الوالدة، وقد استمرت عملية تسجيل الطفلتين أكثر من سبعة أشهر، وذلك منذ التقدّم بطلب التسجيل في آذار/ ٢٠١٠ وحتى تاريخ إصدار قرار تسجيل الطفلتين في هوية الأم في أيلول/ ٢٠١٠. وقد أكد المحامي أبو سنينة، أن تسجيل الأطفال المقدسين في هويات أحد الوالدين تواجه بصعوبة بالغة في وزارة الداخلية. فالمتعارف عليه في جميع دول العالم، أنّ الأطفال يسجّلون تلقائياً في سجلات والديهم، دون الحاجة إلى جميع هذه الوثائق الثبوتية المطلوبة من المواطن المقدسي. كما قدر، أبو سنينة، أن عدد الأطفال المقدسين الغير مسجلين في سجلات وزارة الداخلية يصل إلى ١٠,٠٠٠ طفل.



إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأبيك، قد تتسرب اللا شرعية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بائعها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة. قالت من ورائي برعم سوف ينور... قطعوا البرعم. قال غيره يبيض في ربحم الحذور... قطعوا الحذر من التربة. قال إني من أجل هذا اليوم خبات الحذور. الصخرة تحمّل الكثير من الضربات لكنها تقف عند الصخرة تحمل الكثير من الضربات لكنها تقف عند الصخرة الخمسين... لم تكن الصخرة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران ياميت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكن خير من مقعد المسكن. من تتسبب في سعادة إنسان تحقق سعادته (فولتير). ليس القوي من يكسب الحرب دائماً وإنما الضعيف من يخسر الإسلام دائماً. إذا أخطى العجل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تفارسه. خشونة عيشتي في النور أشبه، إلى نفسي من العيش الظريف. فما أبعى سوى وطني جبيل، فحسبي ذلك من وطن شريف (أميرة القيس). أنا أخفي عن الحيرة التي لا مقابل لها، الحيرة التي هي نفسها المقاتل (عسان كغفاني). إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأبيك، قد تتسرب اللا شرعية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بائعها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة. قالت من ورائي برعم سوف ينور... قطعوا البرعم. قال غيره يبيض في ربحم الحذور... قطعوا الحذر من التربة. قال إني من أجل هذا اليوم خبات الحذور. الصخرة تحمّل الكثير من الضربات لكنها تقف عند الصخرة الخمسين... لم تكن الصخرة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران ياميت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة

حرية الحركة والتنقل



إن الشق وسط حبة القمح يرمز إلى النصف لك والنصف الآخر الذي قد تتسرب إليه شرعية دون أن تتفطن إليها. كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات عجمية (الأسطوخودوس) إذا لم يحترم حيزهم في دولة فإن العدالة من تحريم بولندي الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة. قالت من ورائي برعم سوف ينمو... قطعوا البرعم... قال غيره يبيض في رعم الجذور... قلعوا الجذر من التربة. قال إنني من أجل هذا اليوم خبات البذور. الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تقفت عند الخمسين. لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة. والنسب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبذع أعظم الأفكار في العالم. لكنك بحاجة تطعم وتبتكر وتبذع أعظم الأفكار في العالم. لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكين خير من فقد المسكين. من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (فولتير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما. إذا اختفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في الحدو ألسني. إلى نفسي من العيش الطريف. فما أبغى سوى وطني بحبلا. فحسبي ذاك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها. الحرية التي هي نفسها المقابل (فسان كنفاني). إن الشق وسط حبة القمح. يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأبيك. قد تتسرب اللا شرعية دون أن تتفطن إليها. كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات باكملها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة فواعد العدالة. فإن العدالة لن تحترم فواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة.. قالت من ورائي برعم سوف ينمو.. قطعوا البرعم.. قال غيره يبيض في رعم الجذور... قلعوا الجذر من التربة. قال إنني من أجل هذا اليوم خبات البذور. الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تقفت عند الخمسين. لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة. والنسب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبذع أعظم الأفكار في العالم. لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكين خير من فقد المسكين. من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (فولتير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

فالعديد من هؤلاء المعتقلين تحرم عائلاتهم من زيارتهم ولفترات طويلة تمتد لسنوات دون مبرر واضح سوى زيادة معاناة عائلة المعتقل والمعتقل في نفس الوقت. ويعتبر هذا أيضا مخالفة جسيمة لمعاهدة جنيف الرابعة المادة (٤٩)، والتي تمنع نقل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال في إشارة إلى نقل المعتقلين من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى معتقلات داخل حدود دولة إسرائيل.

تبنى المركز خلال العام ٢٠١٠، ١٠ قضايا ضمن موضوع الحق بحرية الحركة والتنقل، الموزعة كالتالي: ٤ تصاريح علاج، ٦ تصاريح زيارة سجون. وكمتابعة لهذه القضايا، بذل المركز جهدا قانونيا كبيرا ضد الإدارة المدنية الإسرائيلية وإجراءاتها التعسفية والغير قانونية تجاه المواطنين الفلسطينيين من خلال مجموعة محاميه، وكنتيجة لهذه المتابعة القانونية، نجحنا في الحصول على تصريحي علاج، وآخر لزيارة السجون. وتجدر الإشارة هنا إلى انه وحتى في القوانين الإسرائيلية نفسها، لا توجد قوانين ونصوص قانونية تستند إليها الإدارة المدنية الإسرائيلية لتبرير مثل هذه الممارسات والإجراءات التي تحد من حرية حركة المواطنين الفلسطينيين، وبالتالي يعتبر هذا انتهاكا صارخا وواضحا لحقوقهم. ويتضح مما سبق، أن سياسة الاحتلال تهدف إلى سلب الفلسطينيين حقهم في حرية الحركة كما نصت عليه وضمنته القوانين والمعاهدات الدولية المختلفة والتضييق عليهم.

لم يشهد العام ٢٠١٠ أي تغيير ايجابي على صعيد حرية الحركة والتنقل للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية. إذ استمرت سياسة الإدارة المدنية الإسرائيلية كما كانت عليه في العام ٢٠٠٩، في تضييق الخناق على هذا المواطن الفلسطيني، والحد من حريته في دخول إسرائيل، سواء كان ذلك من أجل العمل لكسب قوته وقوت أولاده اليومي، أو لأسباب إنسانية بحته كالعلاج وزيارة الأقارب والأهل وزيارة الأماكن الدينية سواء كانت مسيحية أو إسلامية. بحيث تعمل الإدارة الإسرائيلية على منح عدد بسيط من التصاريح محددة المدة، وفي الوقت ذاته لا تسمح بتقديم اعتراضات على هذه السياسة للمستشار القانوني للإدارة المدنية. وهذا مشابه لما كانت الأمور عليه قبل منتصف العام ٢٠٠٨، بحيث منعت الإدارة المدنية عددا كبيرا من الفلسطينيين من السفر خارج الضفة الغربية دون مبرر واضح، ولم تعطهم الفرصة في المقابل للاعتراض لدى جهات قضائية أعلى على مثل هذه الإجراءات التعسفية. ولهذه الأسباب لم يتمكن المركز من تبني عدد كبير من الحالات كما كان مخططا له. لذا يتبنى المركز عددا قليلا من القضايا بهدف متابعة التطورات التي تحدث على سياسة الإدارة المدنية في هذا الموضوع.

ولتسليط الضوء على واحدة من اكبر وأكثر فئات الشعب الفلسطيني التي تواجه تقييدا كبيرا لحرية حركتها، نذكر هنا ذوي المعتقلين المحتجزين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية داخل إسرائيل.

الحرية العامة



إن الشوق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك، قد تتسرب اللا شرعية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكبرة التي تأتي على ثروات باكملها (أرسطو). إذا لم تحترم الحرية قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرايبسبيرغ بيكون). قطعوا الزهرة، قالت من ورثي برعم سوف ينور... قطعوا البرعم، قال غيره ينفض في رجم الخذور... قلعوها الخذر من التربة... قال إني من أجل هذا اليوم خيأت الخذور، الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تقفت عند الضربة الأولى (مخمس بن علي)، لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والناس يمشون بالحدود ينادي عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبذع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديرني). أسوأ المساكين خير من فقد المسكين، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعاده (مولنير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما، إذا اختلف العدل من الأرض لهم بعد لوجود الإنسان قيمة، من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه، خشونة عيشتي في الحدو أشقى، إلى نفسي من العيش الطريف، فما أعجى سوى وطني بجبال، فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أضحى عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فسان كنفاني). إن الشوق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك، قد تتسرب اللا شرعية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكبرة التي تأتي على ثروات باكملها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرايبسبيرغ بيكون). قطعوا الأهرة... قالت من ورثي برعم سوف ينور... قطعوا البرعم... قال غيره ينفض في رجم الخذور... قلعوها الخذر من التربة... قال إني من أجل هذا اليوم خيأت الخذور، الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تقفت عند الضربة الخمسين... لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والناس يمشون بالحدود ينادي عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبذع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديرني). أسوأ المساكين خير من فقد المسكين، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعاده (مولنير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

استمرت حالة حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية وكذلك في قطاع غزة بالتردي. إذ ازدادت حالات الاعتداء على الحقوق والحريات العامة من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن قبل المجموعات المسلحة التابعة لحركة حماس في قطاع غزة.

وفي حين تحظر كافة أشكال التجمع السلمي في قطاع غزة، فقد قامت الأجهزة الأمنية في الضفة بالاعتداء على عدد من التجمعات السلمية في مناسبات وطنية أو تجمعات سلمية للتعبير عن الرأي في قضايا عامة. كما جرى في رام الله من منع واعتداء على عدد من المشاركين في تجمع سلمي للتعبير عن رأيهم في موضوع المفاوضات.

وكذلك صدرت مجموعة من الأحكام بالإعدام ضد مواطنين فلسطينيين معتقلين لدى حكومة حماس ومدانين بارتكاب جرائم مختلفة، نفذ بعضها دون مصادقة الرئيس عليها كما ينص عليه القانون الفلسطيني الأساسي وقانون العقوبات الساري المفعول.

كما واستمرت الاعتقالات السياسية لأنصار حماس في الضفة الغربية، وأنصار فتح في قطاع غزة. ورافق هذه الاعتقالات تعرض المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، إضافة إلى حرمانهم من الحقوق الأساسية للمعتقلين التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني. علاوة على ذلك، لا يتم تقديمهم للمحاكمة أمام القضاء المختص بالشؤون المدنية كونهم مدنيين، بل يمثلون أمام القضاء العسكري، وهذا مخالف للقانون الفلسطيني. ومن الجدير ذكره، أن بعضهم صدرت بحقه أحكام عالية من قبل

القضاة العسكريين بالرغم من صدور قرارات بالإفراج عنهم من محكمة العدل العليا الفلسطينية.

وكذلك، استمر الاعتداء على المؤسسات الأهلية سواء بالإغلاق أو إعاقة العمل أو إخضاعها للتدقيق بشكل غير مبرر قانونياً، ففي قطاع غزة تعرضت العديد من المؤسسات الأهلية للنهب والتخريب على أيدي مسلحين ولم تقم السلطة القائمة بأي إجراء بحقهم؛ مما يشير إلى تواطؤها مع الجناة.

وفي نفس السياق، استمرت سياسة الفصل من الوظيفة العمومية على خلفية الانتماء السياسي، وأيضا التمييز في الحصول على الوظيفة على نفس الخلفية، بشكل مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي.

واستخدم المركز لمواجهة ذلك، آليات متعددة منها؛ مخاطبة الإعلام واللقاءات الرسمية، والدفاع القانوني.

الآليات المستخدمة في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان

المجال الإعلامي والتوعوي واللقاءات الرسمية:

ساهم المركز في إصدار العديد من البيانات المشتركة الصادرة عن مجلس منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية وبعض مؤسسات المجتمع المدني الأخرى. كما وشارك المركز في توجيه رسائل للمسؤولين احتجاجاً على هذه الممارسات، وكذلك في عدد من اللقاءات التي رتبت مع مسؤولين فلسطينيين، مثل رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، وغيرهم للمطالبة بالكف عن كافة هذه الممارسات.

إن الشق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأبيك، قد تتسرب الألبسة دون أن تتفطن إليها. كما المصاريق البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات بأحلمها (أرسطو). إذا لم تحترم الدولة قواعد العدالة، فإن العدالة لن تحترم قواعد الدولة (فرانسيس بيكون). قطعوا الزهرة.. فالت من ورائي برعم، سوف يلور.. قطعوا البرعم.. قال غيره بيض في ربحم الجذور.. فلعوا الحذر من التربة.. قال إني من أجل هذا اليوم حياتي البذور. الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها بقيت عند الضربة الخمسين.. لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم باحدر إلى غرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تحلم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج. يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث درينج). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن. من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير). ليس القوي من يكسب الحرب دائماً وإنما الضعيف من يخسر السلام دائماً. إذا أخفق العجل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة. من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه. خشونة عيشتي في البدو أشهى إلى نفسي من

تبنى المركز خلال العام ٢٠١٠ حوالي ٧ قضايا جديدة في مجال الفصل من الوظيفة العمومية، واستمر العمل على ٩٨ قضية مشابهه من العام الماضي. فمنذ نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٨، بدأ المركز بتلقي مجموعة من الشكاوى من معلمين ومعلمات تم فصلهم من وظائفهم بحجة عدم توصية الجهات الأمنية على تعيينهم في كادر الوظيفة العمومية، في الوقت الذي أمضى أقلهم سنه ونصف ميلادية وهو على رأس عمله، وجميعهم كانوا بانتظار تثبيتهم كموظفين عموميين. وبهذا الخصوص تم التوجه إلى المحكمة العليا الفلسطينية، باعتبارها المحكمة المختصة للنظر في المنازعات الإدارية. وكنتيجة للمضي في الدعوة، تبين أن ديوان الموظفين العموميين قام بإبلاغ وزارة التربية والتعليم بعدم موافقة الجهات الأمنية على تثبيت هؤلاء الموظفين ضمن كادر الوظيفة العمومية، والتي قامت بدورها بإبلاغ المعلمين بهذا القرار، مما يعني عدم تثبيتهم في الوظيفة العمومية وبالتالي فصلهم. وبالرجوع إلى أحكام القانون الأساسي الفلسطيني، نجد انه كُفِّلَ حق تقلد الوظيفة العمومية والتثبيت فيها للموظفين الفلسطينيين بناء على مبدأ تكافؤ الفرص، كما ونص ذات القانون المذكور على عدم جواز التفرقة بين المواطنين.

وبالرجوع إلى أحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية أيضاً، نجد أن هؤلاء الموظفين تنطبق عليهم تماماً الشروط المطلوبة قانونياً والواجب توفرها فيمن يتقلد مثل هذا النوع من الوظائف. وطبقاً لإحكام قانون الخدمة المدنية الفلسطيني الساري المفعول والمعمول به في الأراضي الفلسطينية، كان يتوجب على الجهات المختصة لزاماً، تثبيتهم بحكم انتهاء فترة التجربة، والتي اجتازها هؤلاء المعلمون بنجاح. وأن اشتراط حصول الموظفين على موافقة

أثر الانقسام السياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية بصورة كبيرة على واقع الحريات المدنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء. ونذكر منها حرية تأسيس وتشكيل الجمعيات الأهلية؛ ويتضح ذلك جلياً من الإجراءات والتشديدات والرقابة المفروضة مؤخراً على تأسيس هذه الجمعيات، وكذلك قامت الجهات الرسمية بإجراء مراجعة شاملة للجمعيات القائمة والمسجلة لديها، وكانت نتيجة هذه المراجعة إغلاق عدد كبير من الجمعيات في كل من الضفة وغزة. وحيث يقتصر عمل المركز على الضفة الغربية، فإن اخطر الانتهاكات تمثلت في حل مجالس وهيئات إدارية لجمعيات وتعيين مجالس وهيئات جديدة لها وفي كثير من الحالات من خارج هيئاتها. إضافة إلى ذلك، التعسف في تطبيق وتفسير أحكام القانون الذي يستند كثيراً إلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والتي تتعارض في كثير من بنودها مع القانون.

وعليه نرى بأنه من الضروري جداً إجراء مراجعة شاملة للائحة التنفيذية لقانون الجمعيات، وبالتالي الوصول إلى إقرار لائحة تنفيذية جديدة تكون متماشية تماماً مع القانون ونصوصه وغير متعارضة معه. وذلك يأتي كأحد الركائز الأساسية والخطوات الهامة في موضوع وضع حد للخروقات والتعسف في استعمال السلطة فيما يتعلق بالجمعيات الخيرية. كما ونطالب بإعادة فتح الجمعيات المغلقة خلافاً للقانون وعودة مجالس الإدارة الشرعية التي تم حلها والتقيد بأحكام قانون الجمعيات الفلسطيني. وتبنى المركز قضية واحدة جديدة خلال العام ٢٠١٠ فيما يتعلق بإغلاق المؤسسات لأهلية، واستمر في العمل على قضيتين انتقلتا من الأعوام السابقة.

من الجهات الأمنية، مخالف للقانون؛ حيث وبالرجوع إلى القوانين المتعلقة بتلك الجهات الأمنية، تبين أن لا علاقة لهذه الجهات مطلقاً بكل ما يتعلق في عملية التعيين. فمن المستغرب والمستهجن، القبول الغير قانوني من قبل ديوان الموظفين ووزارة التربية والتعليم على اشتراط الموافقة الأمنية هذا، على الرغم من علمهم أنه لا أساس قانوني لمثل هذا الإجراء. كما أصدرت ذات المحكمة الفلسطينية العليا قرارات في ملفات مماثلة كانت متابعة من قبل هيئات فلسطينية حقوقية أخرى، قضت بان المحكمة لا تمتلك صلاحية النظر والبت في مثل هذه الدعاوات، على اعتبار أن هؤلاء الموظفين لم يثبتوا بعد ولم يكتسبوا صفة الموظف العمومي، وهذا يمثل تراجعاً كبيراً في قيام المحكمة بدورها.

وعوداً على ذي بدء، ننظر في مركز القدس بخطورة بالغة؛ إلى هذه الإجراءات التي تهدد أمن وسلامة وحدة المجتمع الفلسطيني، وكذلك النتائج التي قد تحصل جراء إتباع هذا الأسلوب في التعامل مع فئة متعلمة من المجتمع الفلسطيني (والتي أصبحت مهمشة وتشعر بالتمييز السلبي بحجة عدم حصولها على الموافقة الأمنية لتوظيفها). ويأتي هذا على الرغم من أن القانون الأساسي الفلسطيني كفل لكافة المواطنين حرية الرأي والتعبير.

وكسابقة قانونية تمكن المركز من الحصول على قرار صادر عن المحكمة الفلسطينية العليا في قضية مماثلة للقضايا المذكورة، والذي قضى بعدم قانونية إجراءات الفصل، مما يؤدي إلى إلغاء قرار كل من وزير التربية والتعليم ورئيس ديوان الموظفين. ونأمل في مركز القدس، أن تسير المحكمة على هدى قرارها الأخير للبت في القضايا المشابهة المتبقية بأسرع وقت ممكن، لما لذلك من آثار ايجابية في تخفيف معاناة المتضررين من هذا الإجراء النفسى والاقتصادية.



قضايا المصلحة العامة



إن الشوق وشغفنا للحريّة يرتدّان إلى حدٍّ عالٍ من اللصيق والالتصاف بالضعيف من تشييد الدلائل المبرهنّة التي تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تؤدّي ثمرات باحتمالها (أرسطو)، إذا لم يحترقوا الدنيا فليس من العادلة أن يحترقوا الدنيا (فولتير) من سعادته (فولتير) ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما، إذا احتفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة، من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه، كسوية عيشتي في الحدو أشتيتي إلى نفسي من العيش الطريف، فما أعني نسوي وطني بحبلا، فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس)، أنا أحتج عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فسان كنفاني)، إن الشوق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك، قد تشرب الأبرمية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثروات باحتمالها (أرسطو)، إذا لم يحترقوا الدنيا فليس من العادلة أن يحترقوا الدنيا (فولتير) من سعادته (فولتير) ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما سوف يتورق قطعوا البرعم، قال غيره ينض في رحم الحذور ... قلعهوا الحذر من البرية، قال إني من أجل هذا اليوم خبات الحذور، الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها تقف عند الضربة الخمسين . لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د أحمد خالد توفيق)، هناك إنسان ما في مكان ما ، يجلس الآن في ظل شجرة، والنسب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران يافيت)، يمكنك أن تطعم وتبتكر وتدفع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني)، أسوأ المساكين خير من فقد المسكين، من تسبب في سعادة إنسان تكففت سعادته (فولتير) ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

تبنى المركز ٦ قضايا جديدة تصنف على أنها قضايا مصلحة عامة خلال العام ٢٠١٠، وتابع العمل على ٢٠ قضية انتقلت من الأعوام الماضية. بحيث تمت معالجة ٢٠ قضية أمام المحاكم الإسرائيلية و٦ قضايا أمام المحاكم الفلسطينية، وقد عالجت المواضيع الآتية:

- وثائق بيع الأراضي التابعة لمواطنين فلسطينيين والتي يقوم المستوطنون بتزويرها.
- اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم.
- التدهور الحاصل للبيئة جراء بناء جدار الفصل العنصري.
- منع المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم القريبة تحت ما يسمى "أراضي مغلقة".
- الفصل التعسفي للموظفين في القطاع العام تحت ذريعة "أسباب أمنية"، أو "الاشتباه في الانتماء السياسي".
- فوائد التأخير على فواتير الخدمات من الشركات الاحتكارية.

ويتم تصنيف القضايا على أنها قضايا مصلحة عامة؛ عندما تتعلق هذه القضايا غالباً بمصالح قطاعات غير محدودة من مواطنين سيتأثرون جراء تنفيذ أنظمة أو إجراءات مخالفة للقانون، أو جراء الامتناع عن تنفيذ القانون، أو جراء غياب اللائحة التنفيذية للقانون، وذلك سواء كان الموكلون عددا كبيرا أو حتى مواطن واحد، وإذا كان من شأن الحكم في القضية أن يؤثر على أعداد أخرى لم توكل المركز. وتبعاً لما ذكر ولأن هذه القضايا تمس أعداداً كبيرة من المواطنين، وستؤثر عليهم في حال تم إصدار حكم فيها سواء كان إيجابياً أو سلبياً، هناك معايير معينة لقبول الترافع في مثل هذه القضايا، وأهمها جدوى تبني القضية.

نعالج في المركز قضايا المصلحة العامة من خلال اللجوء إلى طرق

وأساليب متعددة أهمها؛ الدفاع القانوني أمام المحاكم سواء كانت إسرائيلية أو فلسطينية، وحملات الضغط والمناصرة. فقضايا المصلحة العامة بحاجة إلى بذل جهود إضافية من محامي المركز عند قبول توليها، وبالتالي تحتاج منهم تنفيذ أنشطة إضافية مثل جمع المعلومات وتوثيقها، وإجراء مسح أو أبحاث خاصة... الخ. أحيانا يلجأ المركز إلى معالجة مثل هذه القضايا من خلال تحالفات مع مؤسسات أخرى، وذلك بسبب حاجتها لجهود كبيرة، ولأن من شأن ذلك أيضاً أن يؤثر بشكل إيجابي على سير القضية، وبالتالي الوصول للنتيجة المطلوبة، مثال على ذلك قضية تأجيل الانتخابات المحلية الفلسطينية، والتي كانت ذات طابع سياسي أي بحاجة لجهود كبيرة، حيث عمل المركز على تبني القضية بالتحالف مع مؤسستي الحق والضمير، والتي جاء قرارها إيجابياً وقاضياً بعدم شرعية تأجيل مجلس الوزراء للانتخابات وضرورة إجرائها في أسرع وقت ممكن، وهنا جاء هذا الحكم لصالح الموكلين وبالتالي للصالح العام.

وهناك قضية مصلحة عامة أخرى يعمل عليها المركز بالتحالف مع مؤسستين إسرائيليتين ويترافع بخصوصها في المحكمة العليا الإسرائيلية، وتتعلق هذه القضية بسياسة التخطيط التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية في المناطق التي ما زالت تحت الاحتلال (بخاصة المناطق المصنفة "ج"). وهناك عدد آخر من قضايا المصلحة العامة والتي نعمل عليها منفردين مثل قضية عدم توفر مخططات هيكلية في بعض المناطق المصنفة "ج".

كما وعملنا من خلال مشروع نفذه المركز بمرحلته الأولى على حماية ومناصرة المستهلك في مناطق السلطة الفلسطينية من خلال إعداد ونشر دراسة حول التباين في أسعار المياه في مناطق السلطة الفلسطينية.

قضية الانتخابات

تندرج هذه القضية ضمن برنامج قضايا المصلحة العامة التي تبناها المركز في العام ٢٠١٠، حيث يولي المركز اهتماما خاصا بقضايا المصلحة العامة لارتباطها الوثيق بسيادة القانون والحكم الرشيد.

ونلخص هذه القضية بالتالي، في شهر شباط من العام ٢٠١٠ أعلن مجلس الوزراء الفلسطيني عن التحضير لأجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية في مناطق السلطة الفلسطينية. وبناء عليه أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عن البدء في التحضير لإجراء هذه الانتخابات، حيث تم تحديد تاريخ ١٠/٠٧/٢٠١٠ لإجرائها في كافة مناطق السلطة الفلسطينية، وأعلنت الجدول الزمني لكافة الخطوات التحضيرية وفقا لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته قامت لجنة الانتخابات المركزية بإبلاغ مجلس الوزراء عن عدم تمكنها من القيام بأعمالها في قطاع غزة نتيجة حالة الانقسام القائمة، وبالتالي فقد تقرر السير في هذه العملية في كافة مناطق الضفة الغربية، دون قطاع غزة. وحددت اللجنة يوم ١٠/٠٦/٢٠١٠ كموعداً أخيراً لتقديم القوائم الانتخابية للمرشحين للمجالس المحلية المختلفة للجنة الانتخابات. وقبل انتهاء هذا الموعد بوقت قصير أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بوقف إجراء الانتخابات في تاريخها المحدد ودفعها لموعد آخر غير معلوم.

ولكون قرار مجلس الوزراء المذكور مخالفاً لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، ومخالف كذلك للقانون الأساسي الفلسطيني، ومخالف للحق الطبيعي للمواطنين في اختيار ممثليهم في مجالسهم المحلية، كما ويمثل عودة لسياسة التعيين المخالفة للقانون. توجه المركز لمحكمة العدل العليا الفلسطينية بعد أن تم توكيله من قبل أربع قوائم انتخابية كانت مستوفية للشروط

المطلوبة قانونياً، ورفع مع حلفائه كما أشرنا سابقاً دعوى قضائية تقضي بوجوب رجوع رئاسة الوزراء عن قرار إرجاء تنفيذ الانتخابات المحلية. وكمحصلة للسير في هذه الدعوى قررت محكمة العدل العليا الفلسطينية إلغاء قرار مجلس الوزراء بتأجيل الانتخابات المحلية، على الرغم من تمسك النيابة بموقفها القانوني، والقائل بأن القرار المذكور يندرج ضمن أعمال السيادة المتعلقة بالدولة والتي لا يجوز للقضاء أن يتعرض لها باعتبارها محصنة من رقابة القضاء بالإضافة إلى أن المصلحة العامة تقضي بتأجيل الانتخابات. واعتبرت المحكمة أن قرار مجلس الوزراء المذكور لا يندرج ضمن أعمال السيادة، واستندت المحكمة على القانون الأساسي الذي نص في المادة ٢/٣٠، بأنه يحظر عدم خضوع أعمال الإدارة والقرارات الإدارية من رقابة القضاء، فضلاً عن أن القرار بإجراء الانتخابات هو قرار مشروع وان إجراء الانتخابات في موعدها المحدد هو استحقاق دستوري وقانوني، بالإضافة إلى أن صلاحية مجلس الوزراء بتأجيل الانتخابات جزئياً أو كلياً يتوقف على طلب من لجنة الانتخابات باعتبارها الجهة التي أنط لها القانون مهمة تنفيذ إجراء الانتخابات، علماً أن لجنة الانتخابات نفسها لم تطلب تأجيل الانتخابات المحلية. وأثناء كتابة هذه السطور تناقلت وسائل الإعلام بأن مجلس الوزراء الفلسطيني قرر الامتثال لقرار المحكمة العليا بشأن الانتخابات وتكليف وزير الحكم المحلي بمتابعة هذا الملف ووضع تصور متكامل لتنفيذها ومن ثم رفعه لمجلس الوزراء.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن مركز القدس يقدر ويثمن قرار المحكمة العليا، وان هذا موقف يسجل للقضاء الفلسطيني ولإستقلاله.

سياسة التخطيط

استمر المركز خلال العام ٢٠١٠ في متابعة المراسلات القانونية، وذلك بالتعاون مع مؤسستين أخريين هما اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل (ICAHN)، وحاخامون من أجل حقوق الإنسان

(Rabbis). وطالبت هذه المراسلات القائد العسكري الإسرائيلي، بما يلي: إحداث تغييرات في التشريعات العسكرية الخاصة بأنظمة البناء وبالأخص الأمر العسكري رقم ٤١٨؛ ونقل صلاحية التنظيم على أرض الواقع في المناطق المصنفة "ج" إلى السكان المحليين، إن كان ذلك على مستوى الإعداد أو المصادقة على المخططات التفصيلية والهيكلية وإن كان على مستوى إصدار تراخيص البناء.

وتطالب المراسلات القائد العسكري بإلغاء أو تعديل الأمر رقم ٤١٨ الذي شرعه القائد العسكري في سنة ١٩٧١ كتعديل لقانون تنظيم المدن القرى والأبنية الأردني لسنة ١٩٦٦. وبحسب هذا الأمر تم إلغاء لجان التنظيم اللوائية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، وتركيز صلاحيتها الواسعة في أيدي مجلس التنظيم الأعلى الذي قام بدوره بتأسيس ٧ لجان فرعية مكونة عضويتها من مستوطنين وممثلين عن جيش الاحتلال والمستشار القضائي للقائد العسكري لتتولى صلاحيات اللجان اللوائية. بالإضافة إلى ذلك فإن الأمر رقم ٤١٨ قد ألغى اللجان المحلية للتنظيم والتي كانت من صلاحياتها وفقا للقانون الأردني لسنة ١٩٦٦ إعداد المخططات وعرضها على اللجان اللوائية للمصادقة عليها، وكذلك إصدار التراخيص للمباني، ونقل صلاحيتها لما سمي بلجان القرى المكونة من متعاونين مع الاحتلال.

أدى إصدار الأمر رقم ٤١٨ إلى تركيز صلاحيات التنظيم كافة وإعداد المخططات والمصادقة عليها بأيدي لجان الإدارة المدنية وإقصاء السكان الفلسطينيين وممثليهم عن عملية التنظيم وإعداد المخططات عدا إعطاء حق طعن شكلي ما بعد إعداد المخطط، مما يخالف أسس التنظيم الحديث. كانت أهم التجليات لهذا الإقصاء تبني الإدارة المدنية فيما يتعلق بالتجمعات الفلسطينية نمط مخططات غير معرف وغير موجود في قانون البناء الأردني يسمى بـ "مخططات خاصة جزئية" تفتقر إلى أدنى المواصفات

والمطالبات التي يفرضها القانون الأردني لإعداد مخططات هيكلية، وهدفها الأساس الحد من رقعة البناء الفلسطيني وليس تطوير الحيز التنظيمي، مما دفع مؤسسات حقوق الإنسان إلى تسميتها بـ "مخططات تقييد".

بشكل موازٍ لمصادرة صلاحية التنظيم من السكان المحليين تم بموجب الأمر رقم ١٨ ٤ تشكيل لجان تنظيم محلية في كل مستوطنة وتوسيع صلاحيات بعضها لتشمل أيضاً صلاحيات لجان لوائية، حيث تستطيع هذه المستوطنات إعداد مخططاتها الخاصة وفي بعض الحالات المصادقة عليها دون الرجوع لمجلس التنظيم الأعلى، وعلى مر السنوات تطور البناء في المستوطنات عبر مخططات هيكلية تفصيلية نوعية يشترك في إعدادها ممثلو المستوطنين بشكل فعال.

ما بعد اتفاقية أوسلو وبسببها نشأت في المناطق الخاضعة لصلاحات السلطة الفلسطينية المدنية (المناطق "أ" و "ب") لجان تنظيم محلية ولوائية، لكن ليس لها أي صلاحية تنظيمية على مناطق "ج" التي تشكل كما هو معروف ما يقارب ٦٠٪ من مناطق الضفة الغربية، وعشرات التجمعات السكانية الصغيرة والمتوسطة (جزء كبير منها غير معترف به من قبل الإدارة المدنية وليس له مخطط)، وكذلك امتدادات البناء الطبيعية للتجمعات السكانية في مناطق "أ" و "ب". ونتج عن هذه الظاهرة مشكلتان أساسيتان:

١. سياسة الرفض المتبعة من قبل لجنة التفتيش الفرعية في بيت إيل لترخيص الأبنية الفلسطينية في مناطق "ج" وتبنيها تفسيرات ضيقة للقانون الأردني وأنظمة المخططات لرفض طلبات التراخيص، حتى ولو كانت

بقرب حدود تجمعات فلسطينية في منطقة "أ" و "ب".
٢. رفض الإدارة المدنية إعداد مخططات لتجمعات فلسطينية ليس لها مخططات في منطقة "ج" ورفضها لتوسعة المخططات القائمة، ومن جهة أخرى عرقلة أية مبادرات تنظيمية من قبل السكان الفلسطينيين لإعداد مخططات جديدة. في الحالات التي يتم فيها إعداد مخططات من الإدارة المدنية لتجمعات فلسطينية يكون هدف هذه المخططات الحد من البناء وتفتقر إلى الحد الأدنى من المهنية والمواصفات التي يفرضها القانون.

خلال سنة ٢٠١٠ قام المركز بإرسال رسالتين للمستشار القضائي وللقائد العسكري الإسرائيلي وجهات أخرى للمطالبة بإلغاء الأمر رقم ١٨ ٤ أو إحداث تغيير عليه، بحيث يحول صلاحية التنظيم الفعلية إلى التجمعات الفلسطينية في منطقة "ج"، ويخول هذه التجمعات لإعداد والمصادقة على المخططات اللازمة. وطالبت الرسالة الأولى بإعادة إنشاء لجان تنظيم محلية في التجمعات الواقعة في مناطق "ج" تمارس صلاحياتها وفقاً لقانون التنظيم. وكانت خلاصة الطعونات القانونية الأساسية في هذه المراسلات هي:

١. التغيير الذي أحدثه الأمر رقم ١٨ ٤ مناف للقانون الدولي الإنساني لأنه غير القانون الساري في المنطقة المحتلة تغييراً جوهرياً دون وجود أي ضرورة عسكرية/أمنية.
٢. المنظومة التنظيمية القائمة في مناطق "ج" تعتمد على إقصاء الفلسطينيين من عملية التنظيم وتتنافى مع أسس التنظيم الحديث التي ترى في عملية التنظيم عملية تفاعلية يشارك فيها أطراف المجتمع كافة.
٣. حتى ولو كانت اتفاقيات أوسلو قد خلقت واقعا تخضع فيه المنطقة "ج" لصلاحية الإدارة المدنية، فإن القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان يفرضان على القائد العسكري واجبات حفظ النظام العام وتأمين احتياجات السكان المحليين. ولا شك أن تأمين الحق في السكن هو إحدى هذه الواجبات التي

الإسرائيلية.

حماية المستهلك

تتضمن تدخلات المركز فيما يختص بقضايا المصلحة العامة؛ ضمان وصول الخدمات الأساسية لجميع المواطنين وخاصة الفئات المهمشة والمستضعفة، ومراقبة دور الشركات الاحتكارية المزودة للخدمات. وبهذا الخصوص، حصل المركز على تمويل من مؤسسة TIRI لتنفيذ مشروع على مرحلتين، بحيث تتضمن المرحلة الأولى إعداد دراسة لحماية المستهلك تركز على أسعار المياه من الواجهة القانونية ومن منظور العدالة في مناطق السلطة الوطنية. وتهدف الدراسة إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إجراء تحليل للسياسات والإجراءات القائمة والمتبعة في هذه المناطق، وذلك من أجل إجبار الجهات المسؤولة عن توفير المياه الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها. أما المرحلة الثانية، فستنطوي على أنشطة لرفع وعي المواطنين بحقوقهم كمستهلكين، وتمكينهم من خلال معرفتهم بها، ومن خلال أنشطة المناصرة والحشد لإصلاح السياسات ذات العلاقة.

قام بإعداد الدراسة مجموعة من المختصين في هذا المجال، بحيث قام المركز بتوظيف باحث، وخبير قانوني لإعداد الدراسة، بالإضافة إلى باحث ميداني ليقوم بجمع المعلومات والوثائق المطلوبة، وعقد اجتماعات عصف ذهني لأصحاب المصلحة في القطاع المستهدف لتحديد التوصيات.

يخرقها القائد العسكري عبر سياسته التنظيمية في مناطق "ج".

٤. تعد ممارسات القائد العسكري في موضوع التنظيم خرقاً لمضامين الاتفاقيات المرحلية.

٥. وجود تمييز صارخ ما بين الصلاحيات التنظيمية المعطاة للمستوطنات وهي صلاحيات واسعة وبين إقصاء الفلسطينيين عن عملية التنظيم في مناطق "ج".

٦. التعبير الواضح عن هذه السياسات يتمثل في مئات أوامر الهدم والرفض المنهجي لطبقات الترخيص التي يقدمها الفلسطينيون في مناطق "ج".

ردا على الرسالة الأولى التي أرسلت في بداية العام ٢٠١٠ بلغ المستشار القضائي للقائد العسكري والمستشار القضائي لوزارة الدفاع الإسرائيلية أن الإدارة المدنية تعمل على إعداد معايير لتنظيم التجمعات وبعد ذلك سيتم مسح جميع تجمعات البناء غير المرخصة في منطقة "ج" واتخاذ قرار حول تنظيم كل تجمع سكاني وفقاً لملاءمته للمعايير، وأن هذه الخطوات تعد استجابة لمطالب الائتلاف.

ردت المؤسسات الثلاث في رسالتها الثانية للمستشار القضائي أنها لا ترى في هذه الخطوات استجابة وتعديلاً وفقاً لمطالبها وأنه من ناحيتها تعني الاستجابة الناجمة لمطالبها أحداث تغيير على مبنى جهاز التنظيم، وأن يقوم الفلسطينيون بإعداد المخططات التي ستتنظم الحيز الفلسطيني.

وفي تطور أخير وافق أحد الخبراء المعروفين في القانون الدولي، بروفيسور ماركو ساسولي، على إعطاء رأي خبير يدعم الطعون التي قدمها المركز والمؤسستان الأخريان ضمن الالتماس المبدئي المتوقع تقديمه خلال الأشهر القليلة القادمة إلى المحكمة العليا

حملة استرداد جثامين الشهداء

شهد العام ٢٠١٠، أولى خطوات النجاح الملموس، الذي حققته الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى حكومة إسرائيل وسلطاتها الاحتلالية. ففي ١٠/٨/٢٠١٠ تم استعادة جثمان الشهيد مشهور طلب صالح، بعد احتجاز جثمانه لمدة ٣٤ عاماً، وتمكين عائلته ومحبيه من تشييعه ودفنه وفقاً لتقاليدهم الدينية وبما يليق بكرامته الإنسانية والوطنية.

جاء هذا الإنجاز، كثمرة لنضالات الحملة في محاورها الجماهيرية، السياسية، الدبلوماسية، والقانونية بجهود متوازنة.

وفي تطور آخر، وتحت العنوان الرئيسي لجهودها في العام ٢٠١٠ (نحو تعريب وتدويل قضية جثامين الشهداء المحتجزة والمفقودين). فقد عملت القيادة الوطنية للحملة، بوحى مقرارات المؤتمر الوطني الذي نظمته لهذه الغاية بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٠ في مدينة نابلس، وتمكنت جراء ذلك من تحقيق سلسلة من النجاحات نشير هنا إلى أبرزها:

أولاً: التوثيق؛ بلغ مجموع ما تم توثيقه على الموقع الإلكتروني للحملة ٣٢٠ حالة، جميعهم ممن تقيم عائلاتهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتم الشروع بالبحث عن شركاء لاستكمال عملية توثيق حالات الشهداء من الفلسطينيين والعرب ممن تقيم عائلاتهم خارج الأراضي المحتلة.

ثانياً: تطوير وتوسيع الهيكل القيادي لجسم الحملة؛ حرصت قيادة الحملة على تطوير عضويتها، وعضوية لجان المتابعة في المحافظات بحالات جديدة من عائلات الشهداء والمفقودين الذين

تم توثيق حالاتهم خلال العام ٢٠١٠، ومن النشاط من عائلات الشهداء والمفقودين والمتضامنين معهم خلال النشاطات التي نظمتها الحملة، ما أضفى تحسناً على تركيبة الهيكل القيادي مكنه من تعزيز قدرته على العمل بروح الفريق، وزيادة فاعليته وتأثيره في قيادة الحملة نحو تحقيق أهدافها.

ثالثاً: بناء وتطوير الإجماع الوطني؛ إن تعدد الفعاليات وشمولها محافظات فلسطين كافة، وتنوعها، وتعدد أساليبها، ناهيك عن موضوعها الذي جذب اهتماماً واسعاً من وسائل الإعلام المحلية والفضائيات المختلفة، قد ساعد على التسريع ببناء رأي عام وطني يُجمع على تبني الحملة وأهدافها. تشير النتائج الأولية لهذا التحرك إلى إنجازات واعدة، إضافة إلى قرار القيادة الفلسطينية بتبني الحملة وأهدافها وتكليف الجهات المختصة بتنظيم الجهود المشتركة مع الحملة، فإننا نشهد تطوراً ملموساً لتفعيل قرار مجلس الوزراء، بانخراط وزارات الخارجية، الأسرى والمحررين، العدل، الإعلام، ومكتب الإعلام الحكومي، التربية والتعليم، فإننا كذلك نشهد شراكة رئاسة المجلس الوطني واللجنة السياسية فيه، والكتل البرلمانية في المجلس التشريعي، والأحزاب والقوى الوطنية، والمؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان، والاتحادات النقابية والعمالية، واتحادات مهنية، واتحاد مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، هذا إلى جانب مشاركة جمعيات أهلية تضم في عضويتها مئات المتطوعين في الدفاع عن حقوق الإنسان.

رابعاً: تعريب وتدويل قضية الجثامين المحتجزة؛ أجمعت قرارات وتوصيات المؤتمر الوطني لتدويل قضية الجثامين الذي نظمته الحملة بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٠ في مدينة نابلس، على الأهمية البالغة لهذه المهمة، وحددت آليات متابعتها، وهو ما عملت قيادة

الحملة على استكمال ترجمته بالبناء على الخطوات التي سبق أن أنجزتها.

اهتمام رئاسة اللجنة في جنيف بقضية الجثامين المحتجزة، وتكثيف مساعيها لدى حكومة إسرائيل لأجل الإفراج عنها.

تبني رئاسة اتحاد النقابات العالمي لأهداف الحملة، فقد أعلن السيد جورج مارفيكوس الأمين العام للاتحاد عضو البرلمان اليوناني، بتبني أهداف الحملة والشروع بتحريك على صعيد البرلمان الأوروبي، وفيما بعد، أبلغ قيادة الحملة قرار إثارة هذه القضية في المؤتمر الدولي للاتحاد والذي سيعقد في العاصمة اليونانية أثينا في إبريل ٢٠١١، تزايد اهتمام وسائل الإعلام العربية والدولية، فقد لاحظت قيادة الحملة بدء هذه الوسائل الانتقال من التغطية الخبرية إلى كتابة المقالات وعمل التحقيقات والريبورتاجات من مثل ما أنتجت القناة ٢٤ الفرنسية والذي تضمن تحقيقاً عن الحملة وأهدافها ونشاطاتها ولقاءات مع أهالي وأحباء شهداء محتجزة جثامينهم.

دعوة الحملة للمشاركة في مؤتمرات عربية - دولية، فقد شاركت الحملة في المؤتمر الدولي الذي انعقد في مدينة أريحا نهاية العام ٢٠٠٩، وفي المؤتمر العربي - الدولي الذي انعقد في الجزائر العاصمة في نوفمبر ٢٠١٠، ودعيت الحملة للمشاركة في المؤتمر العربي الدولي في الرباط عاصمة المملكة المغربية في يناير ٢٠١١.

المتابعة القانونية

إضافة إلى ما تم ذكره بشأن تحرير جثمان الشهيد مشهور صالح تؤمن قيادة الحملة المستلزمات الإدارية لجهود الدائرة القانونية في مركز القدس لمتابعة جهودها القانونية، والتي تقدمت بـ ٣ التماسات جديدة إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، إضافة إلى متابعتها للمراسلات التي تمت مع الجهات القانونية في الإدارة المدنية التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي.

أعطت الجهود التي بذلتها قيادة الحملة والمتضامنين معها نتائج أولية ملموسة على الصعيدين العربي والدولي ولعل أبرزها كان:-
تبني الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أهداف الحملة، والشروع بخطوات ملموسة عبر وضع القضية على جدول أعمال المجالس الوزارية العربية ذات الصلة، وكان آخرها إقرار مجلس وزراء العدل العرب قراراً يقضي بعقد ندوة عربية - دولية، يحضرها خبراء مختصون بالقانون الدولي ولبحث سبل الذهاب بهذه القضية إلى المحاكم الدولية ومجلس حقوق الإنسان. هذا إضافة إلى تفعيل سفراء الجامعة العربية بتنسيق مع مجالس السفراء العرب، بهدف الطلب إلى الحكومات المعتمدين لديها ممارسة ضغوط دبلوماسية على حكومة إسرائيل، كما لإثارة هذه القضية مع منظمات حقوق الإنسان، وعبر وسائل الإعلام بهدف فضح السياسة العنصرية لحكومة إسرائيل وبناء شبكات ضغط دولي عليها؛ استماع لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد استمعت اللجنة المذكورة بدرجة عالية من الاهتمام والتأثر في دورة انعقادها في حزيران من العام ٢٠١٠ في العاصمة الأردنية عمان لشهادة مدير عام مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ممثلاً عن الحملة، أوضح فيها انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني حتى في مماته، كما يتجلى ذلك باحتجازها جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب، وقد وعدت اللجنة بمتابعة هذه القضية لدى الجهات المختصة في الأمم المتحدة.

تزايد اهتمام ونشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقد أبلغ وفد قيادي من اللجنة الدولية للصليب الأحمر قيادة الحملة تصاعد



ما أفضت إليه المتابعة القانونية في قضية المطالبة بتسليم جثمان الشهيد مشهور:

اتخذ مركز القدس جملة من الإجراءات القانونية على مدار عامين، وذلك من أجل استعادة جثمان الشهيد مشهور طلب عوض صالح، الذي احتجزته السلطات الإسرائيلية في مقابر الأرقام لمدة قاربت ٣٤ عاماً.

وكان المركز بدأ عمله على هذه القضية في مراسلات أولية أرسلت بتاريخ ٢٢/٠٥/٢٠٠٨، إلى السلطات الإسرائيلية المختصة، والتي في حينها شملت المطالبة بإرجاع رفات مجموعة من الشهداء التي تحتجزها إسرائيل، ومن ضمنها تم تقديم طلب استفسار عن جثمان الشهيد مشهور. إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يتجاوب مع الطلب الأول. ولذا قام المحامي هيثم الخطيب بإرسال طلب آخر للتذكير بالموضوع في آذار ٢٠٠٩، ولم يصل أي رد من الجانب الإسرائيلي. وبما أن الجانب الإسرائيلي تجاهل مطالب المركز، تقدم المركز بواسطة المحامي خطيب لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية بالتماس نوعي في تاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٩ مطالباً السلطات الإسرائيلية بالإفراج عن جثمان الشهيد مشهور بأسرع وقت. وبناءً على ذلك، طلبت المحكمة العليا بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٩ من الجيش الإسرائيلي توضيحاً حول الموضوع، وقد أمهلت الجيش ٢٠ يوماً فقط للرد على الطلب (ويمثل ذلك سابقة قضائية، إذ تقوم المحكمة في معظم الأحوال بإمهال الجهات المختصة ٤٠ أو ٤٥ يوماً). وكان رد الجيش الإسرائيلي في ٣/١٢/٢٠٠٩ بعدم وجود أي ممانعة في تسليم الجثمان.

وبعد مفاوضات عديدة من الجانب الإسرائيلي، تقدم مركز القدس بطلب تحديد جلسة مستعجلة لتسليم جثمان الشهيد، وذلك في ٠٨/٠١/٢٠١٠. بعد ذلك، أرسلت سلطات الجيش كتاباً يوضح

لقطاع غزة، وتشديد حصار وعزل مدينة القدس. تناولت الحملة في مرحلتها الأولى، قضية سفر وتنقل الفلسطينيين عبر معبر الكرامة/جسر النبي، كقضية رئيسية، دون أن تغفل عن الحل الناجع لمثل هذه القضية، والذي يكمن بإزالة الاحتلال ونظام السيطرة الذي يمثله، واستعادة سيطرة الفلسطينيين على المعابر والموانئ والحدود. وضعت الحملة شعارا بسيطا ومحددا لهذه المرحلة ألا وهو "أن يسافر الفلسطيني من وإلى الأرض المحتلة في اقصر وقت وبأقل التكاليف وبدون المساس بكرامته"، وهي تضع في حساباتها المطالب الآتية:

- ١- إلغاء رسوم المغادرة الباهظة والبالغة ١٤٣ شيكل لكل مسافر يزيد عمره على سنتين.
- ٢- فتح الحدود ٢٤ ساعة ليتمكن المواطنون من السفر في الأوقات المناسبة لأعمالهم ووفق احتياجاتهم وخاصة المسافرين عبر مطار عمان والذين يضطرون لقضاء يوم أو يومين إضافيين في عمان والمبيت في الفنادق ذهابا وإيابا.
- ٣- إلغاء المحطات الإضافية في طريق الذهاب والإياب، وصولا إلى إمكانية سفر المواطنين من مراكز المدن الفلسطينية بالحافلات وبسياراتهم الخاصة إلى الأردن.
- ٤- تحسين وسائل النقل وتقليل الأجور ومراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة والحالات الإنسانية.

وابتدأت الحملة نشاطاتها، بمرحلة للتوعية بالمطالب المذكورة آنفا، وذلك باستخدام وسائل مختلفة، مثل وسائل الإعلام، وتوقيع عرائض من المواطنين تحمل هذه المطالب، بحيث تم جمع قرابة ٩,٠٠٠ توقيع من خلال القائمين على الحملة أثناء الفترة الأولى لها. وتزامن ذلك مع تشكيل لجنة بمبادرة الرئيس محمود عباس لتحسين أوضاع الاستراحة في الجانب الفلسطيني وتخفيض بعض الرسوم واختصار بعض المحطات. وتسعى الحملة أيضا، إلى تحسين وسائل النقل وخفض التكاليف في الجانب الأردني، علما بأن الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول عن

أهميّة عمل فحص الحمض النووي DNA لأهل الشهيد، وعلى نفقتهم، حيث بلغت تكلفة الفحص أربعة آلاف دولار أمريكي، ومطابقتها مع الجثمان الذي تم انتشاله من مقبرة الأرقام. وبذلك تم توجيه الأهل لأخذ العينات في المركز القومي للطب القضائي (معهد أبو كبير للتشريح) بتاريخ ٢٥/٠٢/٢٠١٠. وبتاريخ ١٥/٠٤/٢٠١٠ وصل تقرير من المعهد يشير إلى أنه لم تكن هناك تطابق للحمض النووي DNA المأخوذ من أسرة الشهيد والعينات التي أخذت من الجثمان. كما وتبيّن أن العظام التي تم انتشالها من مقبرة الأرقام تعود إلى جثمانين لشخصين مختلفين (يعتقد المركز أن هذين الجثمانين يعودان إلى كل من الشهيد حافظ أبو زنت من نابلس والشهيد خالد أبو زياد من مواليد البصّة قضاء يافا، والذين رافقا الشهيد مشهور في اشتباك مع الجيش الإسرائيلي في ١٨ أيار ١٩٧٦).

وبعد شهرين من هذا التقرير (أي في تاريخ ١٤/٠٦/٢٠١٠) وصل مركز القدس تقرير ثان يقضي بوجود تطابق بين عينات الـ DNA للعائلة المذكورة مع عينات جثمان شهيد آخر تم انتشاله من مقبرة الأرقام، تبيّن أنه يخصّ الشهيد مشهور. وفي حينه تقدّم مركز القدس بمراسلة إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، في تاريخ ١٣/٠٧/٢٠١٠ يوضّح فيها مماثلة الجيش في تسليم الجثمان، مع أنّ هناك موافقة سابقة من الجيش الإسرائيلي للتسليم.

حملة كرامة

انطلقت حملة كرامة؛ الحملة الدولية لحق الفلسطينيين بالتنقل بكرامة، في تموز ٢٠٠٩، لتسلط الضوء على القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين من وإلى داخل وبين المحافظات الفلسطينية، الناتج عن نظام السيطرة الإسرائيلي. وجاء ذلك في ذروة الحصار الإسرائيلي

معاونة المسافرين.

أما ومع بدايات العام ٢٠١٠، بدأت الحملة بتحدي القيود الداخلية المفروضة من سلطات الاحتلال على حرية الحركة والتنقل بين مدن الضفة الغربية، وذلك عبر نظام الإغلاق والحواجز المنتشرة بشكل كبير بين مدن الضفة الغربية، والقدس الشرقية. وكخطوة أولى تقدمت الحملة بمطالب لفتح الطرق المغلقة وشرعت باتخاذ إجراءات قانونية للمطالبة بفتح الطريق الذي يحمل الرقم ٤٦٦ والواصل بين شمال الضفة الغربية ووسطها، وهو الطريق الأقدم بين مدينتي نابلس والقدس مروراً برام الله، حيث يتولى المركز الجانب القانوني للحملة التي تتولى أيضاً الجوانب الإعلامية والسياسية. وسوف يتركز العمل خلال ٢٠١١ على مجمل نظام الحركة الداخلي بالإضافة إلى الاستمرار في متابعة القضايا المتعلقة بالسفر عبر الجسور.

الحملة الدولية ضد سحب حق الإقامة للفلسطينيين في القدس

قام المركز وبالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني المحلية وهي: مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، المركز الفلسطيني للإرشاد، والسانت ايف، بإطلاق حملة مناصرة تحت عنوان "الحملة الدولية ضد سحب حق الإقامة للفلسطينيين في القدس". نسعى من خلال هذه الحملة إلى مساعدة الفلسطينيين المهددين بسحب حق الإقامة منهم، والمنتهكة حقوقهم من قبل الجانب الإسرائيلي، في الحصول على حقوقهم والعيش حياة طبيعية في مدينتهم القدس. وكذلك، نسعى إلى رفع الوعي على المستويين المحلي والعالمي فيما يختص بهذه القضية. الحملة حالياً في مرحلتها الأولى؛ حيث نعمل على تطوير خطط واستراتيجيات الحملة، وتوفير الموارد والآليات المطلوبة لتنفيذ الحملة على أكمل وجه.



التوعية والتشبيك



إن الشوق وسط حبة القمح، ربما إلى أن النصف لك والنصف الآخر للحيث، قد تنسب الألبانية دون أن تعطين إليها، كالمصاريق البسيطة المنكحة التي تأتي على ثروات باكملها (أرسطو). إذا لم يحترم المواعيد الدولية (فرايسيس بيكون) من شهر الأبريل، فإنا نحن وراثي برعم سوف بلور. قطعوا البرعم. قال غيره بنيت في رصم الخذور. فلغوا الخذر من التربة. قال إنني من أجل هذا اليوم خبات الخذور، الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها بقيت عند الضربة الخمسين. لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما في مكان ما في مكان ما في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديرني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تنسب في سعادة إنسان تحققت سعادته (مولنير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما سعاده (مولنير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما العيش الطريف. فما أعجى سوى وطني بجبال، فحسبي ذاك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أضحى عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فسان كنفالي). إن الشوق وسط حبة القمح، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأبيك، قد تنسب الألبانية دون أن تعطين إليها، كالمصاريق البسيطة المنكحة التي تأتي على ثروات باكملها (أرسطو). إذا لم يحترم المواعيد الدولية (فرايسيس بيكون). قطعوا الأبره. قالت من وراثي برعم سوف بلور. قطعوا البرعم. قال غيره بنيت في رصم الخذور. فلغوا الخذر من التربة. قال إنني من أجل هذا اليوم خبات الخذور، الصخرة تحملت الكثير من الضربات لكنها بقيت عند الضربة الخمسين. لم تكن الضربة السابقة (د. أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرس شجرة منذ وقت طويل (وران بافيت). يمكنك أن تطعم وتبتكر وتبدع أعظم الأفكار في العالم، لكنك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديرني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تنسب في سعادة إنسان تحققت سعادته (مولنير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

يولي مركز القدس موضوع رفع الوعي والتشبيك، وبناء التحالفات اهتماما خاصا لما له من أهمية كبيرة في زيادة الأثر والنتائج التي تتركها البرامج والمشاريع المنفذة، كما والتأثير في السياسات لجعلها منسجمة مع حماية حقوق الإنسان، وتجنب التداخل/ الثغرات وتسهيل عملية تبادل المعلومات بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع، وذلك من خلال المنهجيات الآتية:

التشبيك والتدريبات المقدمة: عمل مركز القدس على عقد تدريبات مختلفة، استهدفت عددا من المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية. بحيث تناولت هذه التدريبات المواضيع التي تهم الفئات المستهدفة على اختلافها. ففي منطقة الضفة الغربية تناولت التدريبات الخطوات والإجراءات القانونية التي يجب أن تتخذ في حالات هدم المنازل، التهجير القسري، ومصادرة الأراضي. أما في منطقة القدس الشرقية فتناولت التدريبات قضايا سحب الهويات، لم الشمل، التهجير القسري، هدم المنازل... الخ. وتأتي هذه التدريبات لتقوية وتمكين هذه المجالس والمؤسسات لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، ولتكون حلقة الوصل بين المركز وضحايا الانتهاكات.

كما وعقد المركز ٥ ورشات تشبيك خلال فترة كتابة هذا التقرير، ٣ منها كانت في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، واثنان في ضواحي القدس الشرقية. خلال الورشات، التقى طاقم من المركز مع عدد من المجالس المحلية، بعض المؤسسات المجتمعية، وممثلين عن كل تجمع في كل من القدس الشرقية والضفة الغربية. بحيث تم عقد نوع من الشراكة والتعاون مع ٢٧ من المجلس المحلية في الضفة الغربية (مثل: مجلس حوارة، مجلس قبلان، مجلس بيت دجن... الخ)، و٨ مجالس محلية ومؤسسات مجتمعية في القدس الشرقية (مثل: مؤسسة زهرة المدائن، لجنة العيسوية، لجنة سلوان... الخ). وكانت هذه الورشات بمثابة منصة للمركز، للاقاة

الناس على المستوى الشعبي ولمعرفة احتياجاتهم القانونية بشكل مباشر ومن غير وسيط، ولشرح أنشطة وتدخلات المركز التي يمكنهم الاستفادة منها.

تنظيم اجتماعات مع الحكومة: عقد المركز اجتماعات مباشرة مع ثلاثة محافظين في شمال الضفة هي سلفيت وقلقيلية وطوباس، وطواقمها، وذلك من أجل تعريفهم بالخدمات التي يقدمها المركز، وتحديد الاحتياجات القانونية للمواطنين على المستوى الوطني، وتوحيد الجهود لتنظيم برامج بناء القدرات القانونية المأمول تنفيذها.

المنابذة في العيادة القانونية: يقوم محامو المركز بشكل دوري وأسبوعيا، بلقاءات مع المجالس المحلية الواقعة في شمال الضفة الغربية. وساهم تواجد محامي المركز في هذه المناطق المهمشة والفقيرة، وفي اتصالهم المباشر والقريب من المنتفعين إلى تسهيل حصولهم على الخدمات القانونية التي يقدمها المركز من استشارات، دفاع قانوني وغيرها، كما وساعدهم ذلك في رفع وعي المواطنين بحقوقهم القانونية.

التدريبات والاجتماعات العامة

رفع الوعي في الضفة الغربية: قام المركز بعقد ٢٨ ورشة رفع وعي قانوني وخاصة فيما يتعلق بسياسة هدم المنازل، وهجمات المستوطنين، واستهدفت هذه الورشات مجتمعات فلسطينية متنوعة وخاصة التي مورست ضدها سياسة هدم المنازل، أو مهددة بهدم منازلها. حيث بلغ عدد المشاركين في الورشات ١٩٨ مشاركا. يقوم طاقم المركز خلال الورشات، بشرح الخدمات والتدخلات التي يقدمها ضد السياسات الإسرائيلية المطبقة ضدهم، وكذلك يقوم الطاقم بالإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم. ويخطط المركز لعقد مثل هذه الورشات في كل من نابلس، جنين، وطولكرم.

١. الحملة الوطنية لاسترجاع جثامين الشهداء الفلسطينيين (والكشف عن مصير هؤلاء المفقودين): وتضمنت الحملة مجموعة من الأنشطة منها، إرسال مذكرة قانونية لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق والتفتيش على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

٢. التهجير، هدم المنازل، والحملة ضد سياسة التطهير العرقي الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في المنطقة المصنفة "ج": وقام المركز بمفرده، وبالتحالف مع الآخرين، وبالتنسيق والالتقاء مع الجهات الإسرائيلية والفلسطينية ذات العلاقة بإعداد مذكرات قانونية بهذا الخصوص.

٣. الحريات والمصلحة العامة: قام المركز منفردا وبالتحالف مع آخرين بحملة لتخفيف رسوم السفر، وتسهيل حركة المواصلات للمسافرين الفلسطينيين عبر معبر الكرامة / اللنبي (مثال على ذلك: التأكد من تهيئة المركبات لتماشى واحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، التقليل من التفتيش الأمني وعدم المساس بالكرامة كما الرسوم...الخ).

التحالفات

ائتلافات: يواصل المركز سياسته في أن يكون عضوا في عدد من الائتلافات لجسد التوجهات الإستراتيجية الآتية بشكل أفضل:

١. الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة من خلال التصدي للانتهاكات (بواسطة: مجلس حقوق الإنسان، ائتلاف الرقابة على الحريات العامة، الائتلاف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الإعدام، الائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب).

٢. حماية استقلالية المؤسسات وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني (من خلال: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية).

٣. حماية حقوق المقدسين الاجتماعية والاقتصادية (من خلال: الائتلاف من أجل القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسين، الحملة العالمية ضد سحب حق الإقامة من الفلسطينيين في القدس).

٤. تناول ومعالجة قضايا حقوق إنسان معينة (من خلال ائتلافات مؤقتة)

رفع الوعي في القدس الشرقية: لاحظ المركز من خلال عمله المباشر مع الناس على المستوى الشعبي في القدس، حاجة هؤلاء المقدسين إلى خدمات قانونية مثل الاستشارات، والتمثيل القانوني، لتحصيل حقوقهم المدنية، والاجتماعية، والاقتصادية كاملة. كما ولاحظ المركز عدم معرفة هؤلاء الناس بحقوقهم وكيفية تحصيلها. ومن هنا أتت تدخلات المركز المتعلقة برفع الوعي الحقوقي، وذلك تبعا للاحتياج الملح الذي تم إدراكه مسبقا. عقد المركز ٦ ورشات لرفع الوعي حقوقي في ٦ من ضواحي القدس الشرقية، هي: منطقة سلوان، امليسون، عناتا، جبل المكبر، العيسوية، والبلدة القديمة. واستفاد من هذه الورشات ١٣٣ مقدسيا وعائلاتهم. حيث يعمل محامو المركز على مناقشة الناس وتعريفهم بحقوقهم المختلفة تبعا للقوانين الإسرائيلية، والمعاهدات والقوانين الدولية المنطبقة عليهم كأفراد يقبعون تحت الاحتلال. إضافة إلى الإجابة على استفساراتهم وأسئلتهم. ولوحظ أن المقدسين في منطقة سلوان، كانوا بحاجة إلى استشارات حول موضوع الأطفال السجناء، وحقوق هؤلاء الأطفال، وقام المركز تبعا لذلك، بعقد ورشات عمل لرفع وعي الناس في هذه المنطقة، حول حقوق الأطفال المحتجزين (مثال: حقوقهم أثناء الاعتقال الأولي، والاستجواب...الخ).

المناصرة

هناك علاقة تكاملية بين الحملات والائتلافات، وأنشطة المناصرة التي ينفذها المركز، على اعتبار أن الهدف من وراء كل هذه الأنشطة هو الضغط والمناصرة في مختلف المواضيع. وبما أن كل هذه الأنشطة تنطلق من ذات الهدف فإننا نسعى من خلالها إلى: بناء رأي عام، إيفاء صانعي القرار والجهات المسؤولة بالتزاماتها وتعهداتها، بناء دعم وتعاون عالمي، وفي نهاية المطاف تغيير الممارسات والوقائع على الأرض.

وتتركز جهود المناصرة للمركز على ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي:

خلال الأشهر القليلة الماضية، اتجه مركز القدس إلى التقليل من ردود الفعل المستندة إلى طبيعة الائتلاف الذي تنتمي له (بالرغم من الهيكلية الجيدة لبعض هذه الائتلافات). وذلك لان معظم هذه الائتلافات تتجه اليوم إلى تنظيم عملها بشكل اكبر، حيث قامت بتطوير استراتيجيات وخطط لتنفيذ العمل.

مجموعات العمل: مع بدايات العام ٢٠١٠، انضم المركز لفريق العمل ضد التهجير (DWG)، والمنظم من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (OCHA). وهناك العديد من المؤسسات المحلية، والدولية، والأممية المنتسبة لهذه المجموعة كأعضاء. وتناقش المجموعة في الاجتماعات الشهرية التي تعقدها، الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية، واحتياجات الفلسطينيين تبعاً لذلك، وخطط الاستجابة المناسبة لسد هذه الاحتياجات.

كما وانضم المركز إلى مجموعة العمل القانونية (LTF)، التابعة لفريق العمل ضد التهجير (DWG)، علماً أن أعضاء هذه المجموعة، هم عدد من المؤسسات المحلية، والدولية، والأممية، التي تقدم خدمات قانونية، إضافة إلى ممثلين عن السلك الدبلوماسي، ويتم خلال الاجتماعات الشهرية لهذه المجموعة، مناقشة العديد من قضايا انتهاكات حقوق الإنسان الحساسة والطارئة والملحة، وطرق التدخل القانونية اللازم إتباعها في مثل هذه الحالات.

العمل التطوعي

منذ انطلاق المركز قبل ٣٥ عاماً، يعمد إلى استثمار شبكة المتطوعين الخاصة به، من أجل الوصول إلى الأفراد على المستوى الشعبي، وتقديم الخدمات التي يوفرها المركز بطريقة فعالة. وهذا بالفعل خلق نوعاً من الترابط المحوري بين المركز والمجتمعات الفلسطينية المهمشة والمنتهكة حقوقهم، بمعلومات، وخدمات قانونية، لتجيب على استفساراتهم وتساعدهم في الدفاع عن أنفسهم قدر المستطاع

ضد الانتهاكات التي يعانون منها. وتتألف هذه الشبكة من مجموعة من الأعضاء اللذين ينتمون للمجالس المحلية، المستفيدين من برامج المركز المنفذة، ومؤخرا من خريجي الجامعات والمدارس الجدد.

وينفذ المركز من خلال شبكة المتطوعين التابعة له، مشروعا جديدا بعنوان "التعبئة الشعبية للدفاع عن حقوق الإنسان"، والممول من قبل مؤسسة فورد. سيعمل هذا المشروع على تدريب ٣٠٠ متطوع/ متطوعة، تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٢٥، بشكل مكثف على القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وطرق رصد وتوثيق الانتهاكات الحاصلة ضدهم سواء كانت من الجانب الإسرائيلي أو حتى الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، سيعمل التدريب على تعزيز قدراتهم خاصة فيما يتعلق باستخدام آليات المناصرة لإحداث التغيير المطلوب وتحصيل حقوقهم (مثال: خلق رأي عام، الحوار مع السلطات والجهات ذات العلاقة، إعداد المذكرات القانونية...الخ). وستستمر هذه الشبكة الرائعة والاستثنائية، حتى بعد انتهاء فترة المشروع، وذلك لأنها مكونة من مجموعة من الشباب المحفزين والممكنين بمعلومات وخبرات استثنائية، وسيكون ذلك من خلال: اجتماعات دورية، موقع المتطوعين الالكتروني التابع للمركز، وسائل التواصل الاجتماعية (مثال: الفيس بوك)، والنشرة الربعية التي تصدرها شبكة المتطوعين التابعة للمركز.

الإصدارات

تقرير المنطقة المصنفة "ج"

قام المركز بإعداد تقرير خاص حول السياسات والخطط الإسرائيلية التي تفرضها على البناء في الأراضي المصنفة "ج"، وذلك من أجل خلق معرفة عالمية بهذا الخصوص. هذه الآلية التي يقوم المركز باستخدامها كجزء من حملات المناصرة التي ينفذها، تعكس السياسات الإسرائيلية، تحلل النتائج والتداعيات على الأرض، وتوضح كيف تنتهك الممارسات الإسرائيلية هذه القوانين والمعاهدات الدولية. كما يناقش التقرير استراتيجيات وتدخلات المركز بهذا الخصوص (مثال: مساعدة قانونية، تقارير قانونية، مناصرة، تطوير الخطط الرئيسية...الخ). وجاء الجزء الأخير من

الدراسة ليتناول ويناقش ثلاث قضايا للدراسة تبناها المركز بتفاصيلها الدقيقة.

دراسة الاحتياجات القانونية الخاصة بالبدو

ركزت الدراسة على واحدة من أكثر التجمعات البدوية التي تستهدفها السياسات الإسرائيلية العدوانية والهادفة إلى تهجيرهم من منطقة سكنهم في الخان الأحمر (أي في المنطقة المصنفة "ج"). التوسيع الحالي الجاري للشارع رقم ٩٠ والملاصق لمنطقة سكنهم بدأ يحاصر التجمعات ويجعلها أكثر عرضة للتهجير. ومن الأمثلة على ذلك، مدرسة الخان الأحمر والتي تسلمت إخطار هدم تحت ذريعة وجودها في أراضي تصنف على أنها "أراضي دولة" وهي بمقربة من الشارع رقم ٩٠. كما وأن تصميم الشارع لا يحتوي أي مخرج، وبالتالي فإن دخول وخروج التجمعات البدوية من وإلى مناطق سكنهم من خلال هذا الشارع سيصبح مستحيلا بعد أن الانتهاء من توسيع الشارع. ويخشى الفلسطينيون بأنه ومع اكتمال توسيع الشارع سوف يمنعون من استخدامه.

وتبعا لهذه المعاناة الجديدة الناتجة عن توسيع هذا الشارع والتي أضيفت لمعاناة التجمعات البدوية في منطقة الخان الأحمر، قام المركز بإعداد دراسة احتياجات قانونية لهذه التجمعات كخطوة أولى لترتيب تدخل قانوني في هذا الموضوع. وسيتم توزيع الدراسة لأغراض المناصرة والضغط مع بدايات العام ٢٠١١.

دراسة البلدة القديمة في القدس

اعد المركز خلال العام ٢٠١٠ دراسة نوعية، وغير مسبوقه، تستهدف المقدسين المقيمين في البلدة القديمة، وذلك لتحديد احتياجاتهم القانونية، ورصد، وتوثيق قضية الهدم الذاتي في هذه البقعة من القدس الشرقية. وتأتي هذه الدراسة كجزء من البرامج والأنشطة التي ينفذها المركز للعمل ضد سياسة هدم المنازل التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين في مدينة القدس.

شملت عينة الدراسة ١٤٨ أسرة مقدسية أُخطرت بهدم منازلها

أو أجزاء من منازلها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وذلك لأنها بنيت "دون ترخيص". وأوضحت أن ٨٣٪ من أسر العينة قاموا ببناء منازل أو أضافوا أجزاء لمنازلهم لا تتجاوز مساحتها ١٢٠ م^٢. كما وبينت أن عدد أفراد أسر العينة الذين يعيشون في الجزء المهدد بالهدم ومن ضمنهم أطفال، يتراوح ما بين ٥ و ١٢ شخصاً أي ما نسبته ٦٨٪ من هذه الأسر. إضافة إلى ذلك، فإن ما نسبته ٧٣،٦٪ من منازل العينة المهددة بالهدم قد تم تشييدها إما بالأسمنت أو الطوب. كما وخلصت الدراسة إلى أن أكثر من ٦٥٪ من أسر العينة يقومون بمتابعة قضاياهم قانونياً وتغطية التكاليف الباهظة المترتبة على ذلك على نفقتهم الخاصة، بينما ٢٠٪ من أسر العينة تقوم السلطة الفلسطينية بمتابعة قضاياهم قانونياً وتغطية نفقاتها، و ١٣،٥٪ تقوم المؤسسات القانونية بمتابعة قضاياهم وتغطية نفقاتها. لذلك نوصي بضرورة دعم المواطنين المتضررين قانونياً ومادياً وكذلك المؤسسات الأهلية القانونية كي تتمكن من أداء دورها على أكمل وجه.

وعرضت الدراسة صعوبات التخطيط والبناء في البلدة القديمة؛ حيث يشترط على أي فلسطيني من البلدة القديمة ينوي البناء أو إضافة أجزاء إلى بناء قائم، تقديم مخطط تفصيلي للبلدة القديمة أو للحل الذي سيتم البناء فيه. وتقع مسؤولية مراجعة هذه المخططات ضمن صلاحية اللجنة اللوائية التي تقوم بدراساتها والموافقة عليها، وتكمن الصعوبة البالغة هنا فيما تشمله قوانين إصدار التراخيص في منطقة البلدة القديمة في القدس.

أما عن قضية الهدم الذاتي؛ فيمكن القول أن هذه القضية تعتبر من أكثر القضايا أللاً إنسانية التي تتبعها إسرائيل ضد الفلسطينيين في القدس، بحيث تجبر بلدية القدس الغربية المواطن الفلسطيني على هدم منزله بيده، وإلا سيغرم بمبالغ مالية إضافية تغطي تكلفة الآلات والمعدات والقوات العسكرية المرافقة لها التي ستسرها البلدية لهدم منزله. وقد أكدت الدراسة أن ١٢١ عائلة من أصل ١٤٨ (أسر عينة الدراسة) طلبت منهم البلدية هدم منازلهم بأيديهم.

دراسة تباين تعرفه المياه:

رام الله، كانون أول ٢٠١٠: تتعاطم أهمية المياه لتشمل مناحي الحياة المختلفة من النظافة الشخصية إلى الصحة العامة، إلى أهميتها في الحفاظ على مصادر الرزق مثل: الزراعة، والثروات الحيوانية، والصناعة. كما وأن المياه ضرورية جدا في البناء والحفاظ على بقاء أي شعب. وتبعاً لذلك عمد مركز القدس، وحرصاً منه على المصلحة العامة، إعداد دراسة لإصلاح وضبط سياسات توفير المياه ليخدم هذا التدخل على وجه الخصوص المجتمعات الفقيرة المهمشة في مناطق السلطة الفلسطينية.

تم إجراء الدراسة بإتباع الطريقة العلمية، حيث تم توزيع استمارات، دراسة مقارنة ميدانية، دراسة قانونية، واجتماعات للعاملين في ذات القطاع، وهذا أعطى المركز القدرة على تحديد الفجوات الحاصلة في أسعار المياه، وكذلك تحديد العوامل المعقدة المساهمة في الوضع القائم (مثال: الفروق في مصادر المياه، فشل الجهات الحكومية في القيام بدورها بتحديد وتوحيد أسعار المياه، كما وفشل مجلس الوزراء في مراقبة وضبط الهيئات التي توزع المياه، وعدم وجود خطة وطنية لمعالجة هذا الموضوع... الخ). إضافة إلى ذلك، نجح المركز (من خلال تمويل حصل عليه من مؤسسة تيري لتنفيذ مشروع بعنوان " حماية حقوق الضعفاء المهمشين الغير قادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسية) في جمع اللاعبين كافة في هذا المجال لمناقشة النتائج الأولية للدراسة ودورهم كأفراد وكهيئات مختصة في وجود مثل هذا التباين فيما يتعلق بموضوع المياه. وكذلك عكست الدراسة القيود التي تفرضها الحكومات الإسرائيلية وسيطرتها من جانب واحد على مصادر المياه، وكذلك القيود على كمية المياه المخصصة للفلسطينيين والمدة الزمنية لتزويدهم بها تبعاً لما تم الاتفاق عليه ضمن

اتفاقية أوسلو (ومن ضمن التوصيات التي خرجت بها الدراسة انه يجب مراجعة وتعديل كمية المياه التي يحصل عليها الجانب الفلسطيني).

في الواقع، ينبغي أن نستمر في استثمار الجهود التي وضعناها في إعداد هذه الدراسة من خلال هذا المشروع، فعلى سبيل المثال: إجراء حوار مستمر للعاملين في هذا القطاع، تطوير وإعداد خطة وطنية مشتركة، توحيد الجهود لإحداث إصلاح قانوني على المستوى القومي، التعلم من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال، وكذلك الحرص على وجود تدخلات على مستوى السياسات لتوفير مصادر أكثر للمياه (من خلال المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية)... الخ.

وعلى الأغلب سوف تتضمن المرحلة الثانية من هذا المشروع، دعاوى، حملات ضغط، حملة لرفع وعي المستهلك... الخ.

دراسة الميري والاميري:

في العام ٢٠١٠، أعاد المركز طباعة الدراسة التاريخية (التي نشرت لأول مرة في العام ١٩٣٦) وتناولت الدراسة موضوع تحديد أراضي الدولة وأراضي الملكية الخاصة تبعاً للقانون العثماني. الكثير من القوانين العثمانية المتعلقة بالأراضي والتخطيط الحضري تم إدماجها واعتمادها من قبل العديد من السلطات التي احتلت فلسطين، ومن ضمنها السلطات الإسرائيلية، وبالتالي فإن معظم محتوى هذه الدراسة بقي ذو صلة بيومنا الحاضر. كما وتتضمن الدراسة مادة حول التلاعب الإسرائيلي بالقوانين العثمانية لتجبيرها لتخدم مصالحها بالسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أراضي فلسطين.

فيلم وثائقي عن هدم المنازل:

كجزء من حملات المناصرة التي يقوم المركز بإعدادها، يعمد المركز حالياً إلى إنتاج فيلم وثائقي حول الاستجابة القانونية ضد سياسة هدم المنازل في الضفة الغربية. سوف يتم استخدام هذا

الفيلم الوثائقي كآلية من آليات المناصرة التي ينفذها المركز لإظهار أثار السياسات الإسرائيلية المطبقة على الفلسطينيين في المنطقة المصنفة "ج"، وذلك من أجل تحفيز عملية الحوار، وزيادة الأنشطة محليا ودوليا للمساعدة في محاربة السياسات والإجراءات الإسرائيلية المجحفة والغير عادلة. وكذلك سيعمل هذا الوثائقي على رفع الوعي العالمي بحقيقة ما يجري ضد الفلسطينيين في هذه المنطقة، وبالتالي تكوين رأي عالمي ضد ما يجري من انتهاكات في هذه المنطقة.



القضايا التي تم تبنيها امام المحاكم الاسرائيلية

ملاحظات	عدد الالتماسات	قضايا جارية	قضايا مغلقة			القضايا التي تم تبنيها		عدد القضايا المخطط تبنيها		نوع القضية	الرقم
			غير ذلك	سلبيا	ايجابيا	متراكم	جديد	متراكم	جديد		
	٠	٢٠	٠			٢٠		٢٠		قضايا المصلحة العامة	١
	٠	٤	٠			٤		٦		هجمات المستوطنين	٢
	٠	٢١	٧			٢٨		٣٢		مصادرة الاراضي	٣
	١٩	٥٠٩	٣١			٥٤٠		٣٩٧		هدم المنازل	٤
	٠	٨٥	٥			٩٠		٦٠		التسهيلات الزراعية	
	٠	٩٠	٩			٩٩		٤١		التهجير القصري (ضد البدو)	
	٠	٤	٠			٤		٤		تطوير الخطط الهيكلية	
	٠	٢٢	٢٠٣			٢٢٥		١٣٢		الحقوق الاجتماعية	٥
	٠	١٩	٣٤٦			٣٦٥		١٣٤		الحقوق الاقتصادية	
	٠	٠	٠			٤		١		السفر	٦
	٠	١٢	١			١٣		٢٧		زيارة الاسرى في السجون الاسرائيلية	
	٠	٥	٢			٧		٢٣		تصاريح	
	٣	٥٤	٠			٥٤		٥٤		حملة استرجاع جثامين الشهداء	٧
	٠	١٢	٠			١٢		١٢		غير ذلك	٨
	٢٢	٨٥٧	٦٠٤			١٤٦٥		٩٤٣		المجموع	
			٦٩	٨	٥٣١	٥٦٩	٨٩٦	٥٦٩	٣٧٤		
تم تقديم ٢٠٠٠ استشارة قانونية من خلال مكاتب مركز القدس في كل من مدينة رام الله وسلفيت، و٧٧٥ من خلال مكتب المركز في مدينة القدس										استشارات قانونية	

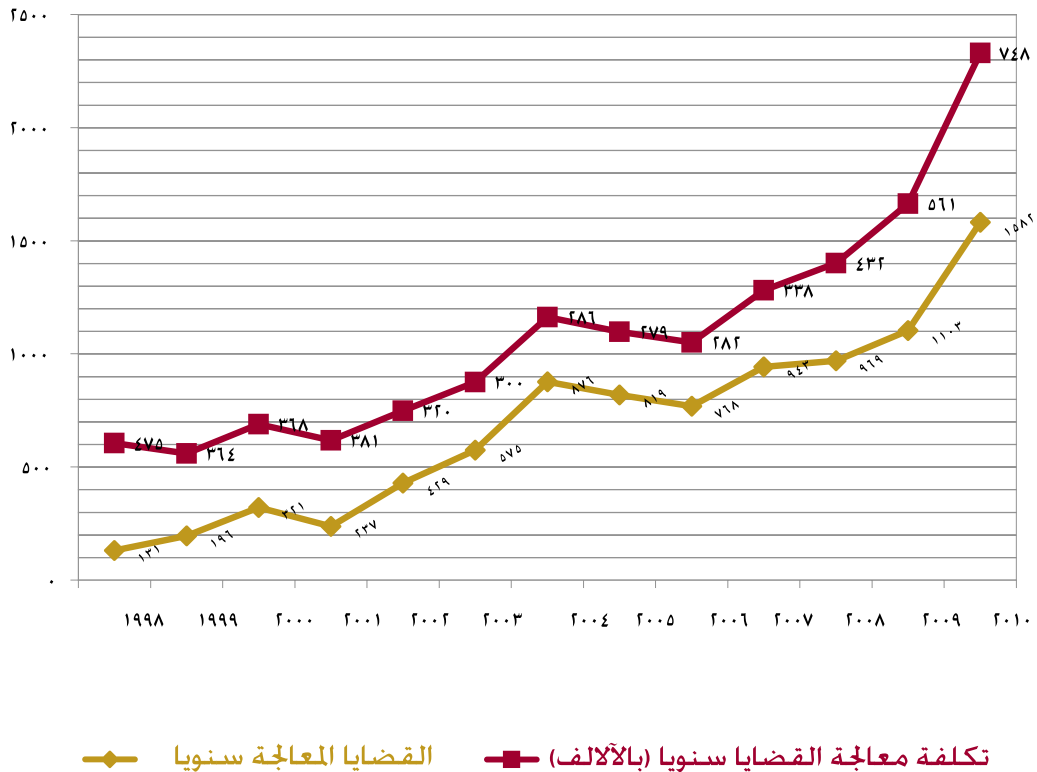
القضايا التي تم تبنيها امام المحاكم الفلسطينية

ملاحظات	عدد الالتماسات	قضايا مستمرة	القضايا المغلقة			القضايا التي تم تبنيها		القضايا المخطط تبنيها		نوع القضية	الرقم
			غير ذلك	سلبي	ايجابي	المتراكمة	الجديدة	المتراكمة	الجديدة		
	٠	٢	٤			٦		٣		مصلحة عامة	١
			٠	٠	٤	٢	٤	٢	١		
	٠	١٠٣	٢			١٠٥		١٢٨		الفصل التعسفي	٢
			٠	١	١	٩٨	٧	٩٨	٣٠		
	٣٦	٥	٣٦			٤١		٤٤		الاعتقال السياسي	٣
			٠	٠	٣٦	١٤	٢٧	١٤	٣٠		
	٠	٠	٣			٣		٤		اغلاق المؤسسات	٤
			١	١	١	٢	١	٢	٢		
	٠	٠	٢			٢		٢		غير ذلك	٥
			٢	٠	٠	٢	٠	٢	٠		
	٣٦	١١٠	٤٧			١٥٧		١٨١		المجموع	
			٣	٢	٤٢	١١٨	٣٩	١١٨	٦٣		

يوضح الجدول أدناه مدى كفاءة مركز القدس في إدارة المنح التي يحصل عليها من مختلف الممولين. حيث يظهر ذلك جليا من خلال "الاستخدام الأمثل للموارد"، و"خلق قيمة مقابل المال". فإذا نظرنا إلى ميزانية مركز القدس للعام ٢٠١٠، فإننا نلاحظ أن هذا المبلغ هو اقل بكثير من تكلفة معالجة القضايا قانونيا فقط من قبل محامو القطاع الخاص.

مقارنة بين تكلفة المتابعة القانونية لقضايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني أمام المحاكم الإسرائيلية أو الفلسطينية في حال عالجها محامو مركز القدس أو محامو القطاع الخاص			
نوع القضية	عدد القضايا	تكلفة القضية الواحدة لدى القطاع الخاص	مجموع تكلفة القضايا المتبناة من قبل القطاع الخاص
المصلحة العامة	٢	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مصادرة الأراضي	٢	٣٠٠٠	٦٠٠٠
اعتداءات المستوطنين	٣	١٠٠٠	٣٠٠٠
هدم المنازل	٢٢٣	١٥٠٠	٣٣٤٥٠٠
هدم المنشآت الزراعية	٤٠	١٥٠٠	٦٠٠٠٠
الترحيل القسري	٧٨	٣٠٠٠	٢٣٤٠٠٠
الحقوق الاجتماعية للمقدسيين	١٩٣	٧٠٠	١٣٥١٠٠
الحقوق الاقتصادية للمقدسيين	٣٣١	٧٠٠	٢٣١٧٠٠
المنع من السفر	٤	٥٠٠	٢٠٠٠
منع زيارات السجون	٦	٣٠٠	١٨٠٠
عدم إصدار التصاريح	٤	٣٠٠	١٢٠٠
المجموع	٨٨٦	٢٢٥٠٠	١٠٢٩٣٠٠
قضايا المصلحة العامة	٤	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
الفصل التعسفي	٧	٧٠٠	٤٩٠٠
الاعتقال السياسي	٢٧	٥٠٠	١٣٥٠٠
إغلاق الجمعيات	١	٣٠٠٠	٣٠٠٠
المجموع	٣٩	١٤٢٠٠	٥٥٣٨٠٠
مجموع تكلفة القضايا المتبناة من قبل القطاع الخاص		١٥٨٣١٠٠	
ميزانية مركز القدس للعام ٢٠١٠		٨٠٥.٨٣٢	

رسم بياني يوضح: التطور الحاصل في اعداد القضايا التي قام المركز بمعالجتها على مدار الاعداد الثلاثة عشر الماضية تبعا للزيادة او النقصان في ميزانية المركز السنوية



البيئة الداخلية للمركز



إن الشيق وسط حياة العجم، يرمز إلى أن النصف لنا والنصف الآخر لأخيك، قد تشرب الألا شرعية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثرواتنا كلها (أرسطو). إذا لم نحتزم الداخلية فمواعد العدالة، فإن العدالة لن نحتزم فمواعد الدولة (فرايبسبريغتون). قطعوا الزهرة، فألت من ورائي عجم سوف يثور، قطعوا العجم، فأل غيره ينض في رحمة الخذور، فلغها الخذر من البرية. قال إني من أجل هذا اليوم خبات الخذور، الخصرة تحملت الكثير من الضربات لكنها بقيت عند الضربة الخمسين، لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرسه، فخرموا شجرة مائة ومائة من أجل (وران ياميت). يمكنك أن تعلم وينكر، ويندع أعظم الأفعال في العالم، لكذلك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما، إذا احتفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة، من الأفضل أن تعاني من الظلم من أن تمارسه، خشونة عيشتي في الحدو أشقى إلى نفسي من العيش الطريف، فما أعني سوى وطني وحيدلا، فحسبي ذلك من وطن شريف (امرؤ القيس). أنا أضحى عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل (فسان كنفاني). إن الشيق وسط حياة العجم، يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لأخيك، قد تشرب الألا شرعية دون أن تتفطن إليها، كالمصاريف البسيطة المتكررة التي تأتي على ثرواتنا كلها (أرسطو). إذا لم نحتزم الدولة فمواعد العدالة، فإن العدالة لن نحتزم فمواعد الدولة (فرايبسبريغتون). قطعوا الأزهر، فألت من ورائي عجم سوف يثور، قطعوا العجم، فأل غيره ينض في رحمة الخذور، فلغها الخذر من البرية. قال إني من أجل هذا اليوم خبات الخذور، الخصرة تحملت الكثير من الضربات لكنها بقيت عند الضربة الخمسين، لم تكن الضربة الخمسين هي ما فعل ذلك لكن كل الضربات السابقة (د أحمد خالد توفيق). هناك إنسان ما في مكان ما، يجلس الآن في ظل شجرة، والسبب هو أن أحدهم يادر إلى عرسه شجرة منذ وقت طويل (وران ياميت). يمكنك أن تعلم وينكر، ويندع أعظم الأفكار في العالم، لكذلك بحاجة إلى فريق لتحويل الأفكار إلى نتائج، يمكننا الوصول إلى القمر إذا ما وقفنا بعضنا على أكتاف بعض (والث ديزني). أسوأ المساكن خير من فقد المسكن، من تسبب في سعادة إنسان تحققت سعادته (موليير). ليس القوي من يكسب الحرب دائما وإنما

من الأمور التي يسعى المركز دائماً إلى المحافظة عليها وتطويرها بشكل إيجابي ومستمر هي جودة بيئة العمل داخل المركز، وذلك بهدف إيجاد محيط داخلي ملائم لإنتاجية أفضل من قبل الطاقم:

الجمعية العمومية ومجلس الإدارة:

عقدت الجمعية العمومية اجتماعين وأضافت ثلاثة أعضاء جدد وانتخبت مجلس إدارة جديداً، بزيادة عضوين عن السابق مع تمثيل أكبر لمتطوعي المركز في جنوب الضفة (الخليل) ووسطها، إضافة إلى وجود ممثل عن المتطوعين في شمال الضفة. عقد المجلس أربعة اجتماعات وشكل بعض اللجان لمساعدة طاقم العمل مثل اللجنة المالية والإدارية وأخرى بقيادة عضو مجلس إدارة لمؤازرة البدو والعمل مع المتطوعين، وسوف يعيد بحث تطوير لجنتي الأبحاث والإعلام.

طاقم العمل:

بلغ عدد موظفي المركز (في نهاية ٢٠١٠) ٣٤ موظفاً ومنتدرباً ومتعاقداً لأداء خدمة (منهم ثلاث عشرة موظفة - أكثر من الثلث - ٣٨٪) من بينهم ثمانية محامين، و ١٠ بوظائف جزئية أو عقود مؤقتة. (مقارنة مع ٢٥ موظفاً في ٢٠٠٩)، علماً بأن بعض الموظفين الجدد بوظائف كاملة أو جزئية، هم موظفون على مشاريع ينتهي العمل بها نهاية ٢٠١٠. وقد جاء هذا النمو في عدد أفراد الطاقم استجابة لاحتياجات توسيع خدمات المركز.

وفي مسعى لتحقيق أهداف المركز المختلفة وخاصة فيما يتعلق بتوسيع نشاط المركز المجتمعي من خلال التشبيك والتنسيق والتعاون، فقد قام المركز باستضافة الحملة الدولية ضد سحب هويات المقدسيين، وذلك من خلال توظيف منسقة خاصة لهذه الحملة. وعلى صعيد تحقيق الهدف الخاص بالعمل على التطوير

المهني والبناء المؤسساتي، فقد قام المركز باستضافة ثلاثة محامين جدد وتدريبهم (اثنين في فرع المركز بالقدس، ومحامية متدربة في رام الله)، في مسعى لبناء قدرات المحامين الجدد.

قدرات طاقم العمل:

كي يتمكن المركز من تحقيق أهدافه على أكمل وجه، فإنّه يعمل دائماً على توفير المساحة الكافية للطاقم كي يطور من قدراته، بحيث التحق محامو المركز بمجموعة ورشات العمل والدورات التدريبية المتخصصة فيما ما يختص بالقوانين المحلية والقانون الإسرائيلي إضافة إلى القانون الدولي، وبتبريز خاص على موضوع الحق في السكن. كما التحق مجموعة من موظفي المركز في دورة تتعلق بإدارة المشاريع، بهدف تيسير وتلبية احتياجات المشاريع المختلفة التي يديرها المركز، وكذلك تطوير المكتبة القانونية وخاصة في فرع المركز بالقدس، بالمراجع القانونية الأساسية. كما تم تجديد التعاقد مع محام ذي خبرة طويلة للإشراف على ملفات هدم المنازل بالقدس، وكذلك مع محام استشاري لإكساب الطاقم الخبرات اللازمة فيما يتعلق بمواضيع وقضايا الهدم بالقدس.

تحسين البنية المكانية:

تم تجديد مجموعات مختلفة من الأجهزة الالكترونية والأثاث المكتبي في الفروع الثلاثة للمركز، وذلك بهدف خلق بيئة عمل مريحة للطاقم. إضافة إلى ذلك يقوم المركز بتطوير برنامج لإدخال البيانات وتحليلها بشكل سلس وسهل، لرصد التطورات في المحاكم كما الإسرائيلية، وخاصة في القضايا التي يتبناها المركز. قام المركز في خريف ٢٠١٠ بإطلاق موقعه الالكتروني الجديد، الذي يمتاز في سهولة عرض المعلومات والبحث عنها.

المطبوعات والنشر:

طور المركز إصداراته ونشراته من ناحية الكم والنوع، إضافة إلى إصدار تقريره السنوي باللغتين العربية والإنجليزية في قالب جديد فقد تم إصدار دراستين عن المركز، تتعلق الأولى بأصول قوانين الأراضي المعمول بها في المناطق الفلسطينية وتتعلق الثانية بأسعار مياه الشرب والية احتسابها وعدم تطبيق التشريعات ذات الصلة وضعف وسائل الحماية للفقراء في الحصول على الخدمات الأساسية.

شراء مقر مركزي:

قرر مجلس إدارة المركز استخدام الوقفية الموجودة تحت تصرفه لشراء مقر مركزي في رام الله لتقليل المصاريف الجارية والمساهمة في تحسين فرص استمرارية المركز، ومن المقرر الانتقال للمقر الجديد مع بداية عام ٢٠١١.

التحديات:

عانى المركز من بعض نقاط الضعف ومنها ضعف بعض الأقسام مثل قسم المناصرة الدولية وضعف في دائرة المشاريع، ورغم التحسن في التغطية الإعلامية واستخدام الإعلام لترويج دائرة الحقوق التي يعمل المركز عليها إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب، وضمن خطة المركز للعام ٢٠١١ إشغال وظيفة شاغرة واستبدال أخرى في دائرة العلاقات العامة والمشاريع. كما هناك نوع من الاحتراق الداخلي لدى بعض الموظفين الذين على تماس مباشر بالجمهور مما يستدعي وجود سياسة تحفيز وإرشاد للحفاظ على الروح المعنوية للموظفين.



قيادة المركز:

مجلس الأمناء:

- السيد أحمد سمارة - ناشط اجتماعي.
- د. أريج عودة - المستشار القانونية في مكتب محافظ رام الله والبيرة.
- السيد أمين البايض - ناشط إجتماعي.
- السيد أمين عنابي - مدير في وزارة الشؤون الإجتماعية.
- السيدة انتصار السلطان - ناشطة نسوية في طولكرم.
- د. باسم الزبيدي - أستاذ في جامعة بيرزيت.
- السيد تيسير عاروري - محاضر في جامعة بيرزيت.
- السيدة جانيت ميخائيل - رئيسة بلدية رام الله.
- د. جورج جقمان - أستاذ في جامعة بيرزيت ومدير مؤسسة مواطن.
- م. خالد البطراوي - رجل أعمال وناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان.
- د. زكي حسن - أستاذ في جامعة بيرزيت.
- السيد سام بحور - رجل أعمال.
- السيد سميح خليل - مدير شركة المشرق للتأمين.
- الأستاذة غادة زغير - مديرة تنفيذية في تحالف أمان.
- د. فراس ملحم - أستاذ في جامعة بيرزيت.
- د. فيحاء عبد الهادي - باحثه مستقلة.
- د. محمد جاد الله - طبيب وعضو نقابة الأطباء.
- د. مضر قسيس - أستاذ في جامعة بيرزيت.
- السيد نصف خفش - ناشط اجتماعي وممثل منتخب عن متطوعي المركز.
- السيدة نهى البرغوثي - ناشطة ومعلمة متقاعدة.
- د. نائل طه - أستاذ قانون في جامعة النجاح.
- السيدة نيبال ثوابته - مديرة مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت.
- د. أكرم داود - عميد كلية الحقوق في جامعة النجاح الوطنية.
- السيدة حنين زيدان - ناشطة نسوية.
- السيد داود تلحمي - ناشط سياسي وكاتب.
- السيد وليد الشيخ - محامي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

مجلس الإدارة:

- السيد تيسير عاروري - رئيس مجلس الإدارة..
- السيد نصفت خفش - نائب رئيس مجلس الإدارة.
- د. مضر قسيس - أمين الصندوق..
- السيد أمين عنابي - أمين السر.
- د. أريج عودة - عضو..
- السيد سميح خليل - عضو.
- السيدة انتصار السلطان - عضو.
- السيد أمين البايض - عضو.
- السيد أحمد سمارة - عضو.

الطاقم التنفيذي:

المستوى التنفيذي:

- عصام العاروري - المدير العام للمركز.
- رامي صالح - مدير فرع القدس، والمدير الإداري.

وحدة البرامج والعلاقات العامة:

- مي فرسخ - مديرة وحدة البرامج والعلاقات العامة.
- فوزي قاسم - مسؤول الدعم والمناصرة.
- سالم خلة - مسؤول الإعلام والعلاقات العامة.
- فيوليت رفيدي - منسقة مشاريع.

الوحدة القانونية:

- بسام كراجة - مدير الوحدة القانونية.
- واثل القط - محامي.

سليمان شاهين - محامي.
هيثم خطيب - محامي.
محمد أبو سنينة - محامي.
معين عودة - محامي.
عثمان حمدالله - محامي.
أسامة حلبي - مستشار قانوني.
احمد صفدي - مستشار قانوني.
عبدالله أبو قطيش - مستشار هندسي.

محامون متدربون:

رزان محسن.
محبوبة الكرد.
حازم عويوي.

الوحدة المالية والإدارية:

أمين دوايشه - محاسب.
إخلاص قرعان - مساعدة مالية.
حسين أبو عرة - الدعم الإداري.
ميساء أبو غزالة - منسقة إعلامية / فرع القدس

وحدة العمل الميداني والتطوعي:

عبدالله حماد - مدير و مشرف وحدة العمل الميداني والتطوعي.
نبيل عبدالله - باحث ميداني.
ثريا أبو حامد - منسقة ميدانية.
علاء غيث - منسق ميداني.
ساهر صرصور - منسق ميداني.
جليلة إرشيد - منسقة ميدانية.
جهان منصور - مساعدة قانونية (لفرع سلفيت).
عبير الهدمي - مساعدة قانونية (لفرع القدس).

الممولون

ممولو البرامج الرئيسية

الممثلة الايرلندية

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس والممثلة الايرلندية منذ العام ٢٠٠٧، من خلال موافقتهم على إعطاء المركز منحة لتمويل جزء من برامجها الرئيسية، وتجدد هذه المنحة سنويا، بحيث بلغت قيمة المنحة للعام ٢٠١٠، ٦٠٠،٠٠٠ يورو.



خيز من اجل العالم

"خيز من اجل العالم"، هو احد المانحين الذين تعاون معهم المركز منذ انفصاله عن مؤسسة "الكويكرز" في العام ١٩٩٧ ليصبح مؤسسة فلسطينية أهلية، وغير ربحية. ويمولون جزء من برامج المركز الرئيسية، منذ العام ١٩٩٧ وحتى الآن. وبلغت قيمة المنحة منذ العام ٢٠٠٨ إلى العام ٢٠١٠ ١٨٠،٠٠٠ دولار أمريكي، ومددت لتشمل العام ٢٠١١ كذلك، وخصصت من اجل الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين، تبعا للقوانين الفلسطينية والدولية.



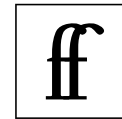
مؤسسة كافود

نشأت الشراكة بين مؤسسة كافود ومركز القدس منذ انفصاله عن مؤسسة "الكويكرز" في العام ١٩٩٧ ليصبح مؤسسة فلسطينية أهلية، وغير ربحية. ويختتم المركز في العام ٢٠١٠ مشروعا تم تمويله من قبل مؤسسة كافود لمدة ثلاث سنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠)، بحيث بلغت قيمة المنحة ٩٧،٥٠٠ باوند بريطاني لتشمل الثلاث سنوات المذكورة. كما وخصص المركز المبلغ المذكور لصالح برنامج تقوية مؤسسات المجتمع المحلي الساعية إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، وتقديم الدفاع القانوني للفلسطينيين المستضعفين وضحايا الانتهاكات والظلم.



مؤسسة فورد

ابتدأت الشراكة بين مؤسسة فورد ومركز القدس، منذ انفصاله عن مؤسسة "الكويكرز" في العام ١٩٩٧ ليصبح مؤسسة فلسطينية أهلية، وغير ربحية. تبلغ قيمة المنحة التي حصل عليها المركز لتغطي ٢٤ شهرا ابتداء من منتصف العام ٢٠٠٩ وحتى منتصف العام ٢٠١١، ٣٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي. وخصص هذا المبلغ لتجنيد ٣٠٠ شاب وشابة ليصبحوا مدافعين عن حقوق الإنسان.



Ford Foundation

مركز تطوير المؤسسات الأهلية

الشراكة بين مركز تطوير المؤسسات الأهلية ومركز القدس ابتدأت في العام ٢٠٠٨. بحيث مول مركز تطوير جزء من البرامج الرئيسية لمركز القدس على مدار العامين الماضيين. أما المنحة الجديدة حصل عليها مركز القدس في منتصف العام ٢٠١٠، والتي ستمتد لمدة سنتين ونصف من هذا التاريخ، وذلك ضمن برنامج سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الرشيد، وتبلغ قيمة المنحة ١٧٠،٠٠٠ دولار أمريكي. وخصص هذا المبلغ لتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد.



ممولو المشاريع

ايبالا

تربط مؤسسة ايبالا ومركز القدس شراكة ابتدأت منذ العام ٢٠٠٧ وحتى الآن. مولت مؤسسة ايبالا مشروعاً لمدة ٤ سنوات بقيمة ١٦٠,٠٠٠ يورو يهدف إلى رفع وعي الفلسطينيين في القدس بحقوقهم الاجتماعية، المدنية، والاقتصادية.



مركز اللاجئين النرويجي

ابتدأت العلاقة بين مركز اللاجئين النرويجي ومركز القدس في العام ٢٠٠٩. حيث يمول هذا المركز، مشروعين في الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ الأول تحت عنوان "المساعدة القانونية من أجل حماية الفلسطينيين من ضحايا التهجير القسري"، وتبلغ قيمة المنحة ٢٠٢,٠٠٠ دولار أمريكي. الثاني تحت عنوان "محاكمة سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية"، وتبلغ قيمة المنحة ١٢٢,٥٠٠ دولار أمريكي.



تيري

في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩ ابتدأت الشراكة بين مؤسسة تيري ومركز القدس، حيث مولت هذه المؤسسة مشروعاً قصير الأمد تحت عنوان "الوصول إلى الخدمات الأساسية: حماية حقوق الفقراء والمستضعفين". ويهدف المشروع إلى معالجة مشكلة التباين في أسعار المياه، والفوائد الباهظة المفروضة عليها، وتداعيات ذلك على الفئات المهمشة والضعيفة من خلال إتباع آليات ووسائل مختلفة. وتم تمديد هذا المشروع ليشمل جزء من العام ٢٠١٠، وتبلغ قيمة المنحة ٢٦,١٨٠ دولار أمريكي.



التقرير المالي

قائمة مصادر واستخدامات الأموال

٢٠١٠/١٢/٣١ - ٢٠١٠/١/١

عملة الدولار

٣٣٢.٥٦٩,٠٠	الرصيد الافتتاحي
مصادر الاموال	
٥٧٩.٤٢٤,٧١	ايرادات من المانحين
٨.٠٧٠,٤٢	رسوم قضايا
٨.٤٢١,٢٠	ايرادات اخرى
٥٩٥.٩١٦,٣٣	اجمالي المبالغ المقبوضة
٩٢٨.٤٨٥,٣٣	اجمالي المبالغ المتاحة
استخدامات الاموال	
الرواتب والمصاريف التابعة لها	
٤١٠.٦١٦,٧٠	رواتب
١٩.٩٨٥,٠٠	توفير
٢٩.١٠٢,٠٠	نهاية خدمة
١٤.٦٣٤,٣٨	تأمين صحي
٣.١٥٠,٠١	تأمين وطني وصحي
٩١٥,٠٨	رسوم مهنية
٢٦.٠٨٨,٠٠	فرق عملة على الراتب
٥٠٤.٤٩١,١٧	اجمالي الرواتب والمصاريف التابعة لها



المصاريف التشغيلية	
٣٦.٩٣٩,٧١	الايجار (رام الله والقدس وسلفيت)
٩.٩٥٥,١٢	مصاريف الخدمات (مياه، كهرباء،.....)
٨.٨٢٢,٨١	قرطاسية وضيافة
٥.٦٦٧,١٦	صيانة
١١.٢٣١,٦٦	اتصالات
١١.٤٣٤,٠٩	مواصلات
٦.٠٢٠,٨١	اتعاب تدقيق
٩٠.٠٧١,٣٦	اجمالي المصاريف التشغيلية
المصاريف الرأسمالية	
١.٠٣٨,٩٨	اثاث
٣.٩٤٢,٥٦	اجهزة ومعدات
٤.٩٨١,٥٤	اجمالي المصاريف الرأسمالية
مصاريف الأنشطة والبرامج	
الحد من المعاناة وتحسين مستوى معيشة الفلسطينيين الذين هم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان	
٢٢.٥٨٠,٥١	رسوم محكمة عليا
٢.١٦٠,٧٢	رسوم محاكم
٧.٤٦٦,٦٠	خرائط مساحة
٨.٢٥٠,٠٠	باحث
٤٩٦,٤٢	ترجمة
٦١٦,٠٢	اعلانات جريدة
١٦٥,٢٨	ايجار قاعة
٤١.٧٣٥,٥٥	الحد من المعاناة وتحسين مستوى معيشة الفلسطينيين الذين هم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

التأثير على السياسات العامة والقوانين وتنفيذها ليكون منسجما مع حقوق الإنسان الدولية ومعايير الحكم الرشيد	
١٥٠,٠٠	عضوية الائتلافات والشبكات
١,٨٢٢,٧٨	اعلانات بالصحف
٤٠٤,٩٨	ايجار قاعة
٢١,٩٤٠,٠٠	مستشارين قانونيين خارجيين
١,٥١٨,٩٥	تدريب خارجي
٤,٤٤٢,٦٠	طباعة التقرير السنوي
٦٢٩,٧٥	برشور
٣,٧٨٠,٠٢	تقريرين
١,٨٠٠,٠٠	متطوعين
١١,٦٣١,٤٧	غداء (ضيافة)
١١,٣٣٥,٩٠	مواصلات
٣,٤٥٨,٣١	ايجار قاعة
٣,٢٨٢,٣٣	قرطاسية
٨,١٢٠,٠٠	تدريب المدربين
٢١,٠٧١,٠٠	مدربين
١٠,٣١١,٠٠	التوثيق
١٠٥,٦٩٩,٠٩	التأثير على السياسات العامة والقوانين وتنفيذها ليكون منسجما مع حقوق الإنسان الدولية ومعايير الحكم الرشيد
بناء القدرات مهنية ومؤسسية	
٨١,٨٩	تدريب للموظفين
٤,١٩١,٨٩	تطوير قاعدة بيانات وتطوير الصفحة الالكترونية
١,٨٦١,٥٠	كتب
٦,١٣٥,٢٨	بناء القدرات مهنية ومؤسسية
١٥٣,٥٦٩,٩٢	مصاريف الانشطة والبرامج
٧٤٨,١٣٢,٤٥	اجمالي استخدام الاموال
١٨٠,٣٥٢,٨٨	مصادر الاموال ناقص استخدامها

للإتصال بنا

مكتب رام الله

عمارة مليونوم، الطابق السادس
شارع الارسال
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨٧٩٨١
فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨٧٩٨٢

مكتب القدس

عمارة كمال ١٤ شارع ابن بطوطة
القدس
هاتف: +٩٧٢ ٢ ٦٢٧٢٩٨٢
فاكس: +٩٧٢ ٢ ٦٢٦٤٧٧٠

مكتب سلفيت

شارع ١٧، سلفيت
هاتف: +٩٧٠ ٩ ٢٥١٧١٠١
فاكس: +٩٧٠ ٩ ٢٥١٧٠١

www.mosaada.org

www.facebook.com/JLAC67